مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي
Women's Centre for Legal Aid and Counselling

مركـز المــرأة للإرشــاد القـانوني والاجتمـاعي

التقـريـــر السنـــوي

2020

آذار 2021

رسالة تقديمية – المديرة العامّة

شركاءنا الأعـــزاء،

لقد كان عام 2020 عامًا استثنائيًا في تهديداته والتحديات المركّبة التي فرضها، والتي واجهها مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي كما بقية المنظمات النسوية ومنظمات حقوق الإنسان العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فقد اجتمع تفشّي وباء كوفيد-19 على مستوى العالم مع انتهاكات دولة الاحتلال الممنهجة ضد مبدأ حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، خاصةً تلك التي تؤثر على النساء، إضافة إلى البُنى والممارسات الأبوية/ السلطوية التي تحكم الحياة اليومية للنساء والفتيات الفلسطينيات، ما أدى إلى تفاقم معاناتهن وازدياد الطلب على خدمات مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي وتدخلاته لمحاربة العنف المتزايد المبني على النوع الاجتماعي وحماية الضحايا.

وقد استمرت انتهاكات دولة الاحتلال ضد الحقوق الفلسطينية بالوتيرة نفسها، وحتى إنها في بعض الأحيان تكثفت خلال الإغلاقات وفترات تزايد تفشي وباء كوفيد-19. كما واصلت دولة الاحتلال سياساتها في العقاب الجماعي من خلال هدم المنازل، في الوقت الذي كانت فيه المنازل هي الملاذ الوحيد الآمن المتبقي خلال فترات الإغلاق. وتابعت القوات العسكرية لدولة الاحتلال انتهاكاتها بلا هوادة أو تهاون، من مداهمات ليلية واعتقالات خاصةً للأطفال، وفرض القيود على الحركة والتنقل، والتوسع في الاستيطان، وهدم المنازل، واستمرار الحصار على غزة، والكثير من الانتهاكات الأخرى التي لا تُعد ولا تُحصى ضد حقوق الإنسان. بالإضافة إلى كل ذلك، استمرت كالمعتاد سياسات دولة الاحتلال التمييزية ضد السكان الفلسطينيين المدنيين، خاصةً ضد النساء الفلسطينيات المتزوجات من مقدسيين، وأثرت بشكل أعمق عليهن بفعل القيود على الحركة ونظام التصاريح. وقد منع هذا الأمر، النساء اللاتي تجاوزت تصاريحهن المدة المسموح بها، من مغادرة منازلهن أو تلقي العلاج الطبي خلال فترة تفشّي كوفيد-19. من ناحية أخرى، أدى إنكار دولة الاحتلال لالتزاماتها تحت إطار القوانين الدولية إلى ممارسة المزيد من الإجراءات التمييزية ضد الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة في مجالات فحص انتشار الفيروس وتلقي العلاجات اللازمة، وكذلك توفير اللقاح للتطعيم في المراحل اللاحقة. كما حرمت القيود التي فرضتها دولة الاحتلال على الحركة ونظام التصاريح، النساء من التنقل وزيارة أسرهن بسبب تجاوزهن مدة الإقامة المسموحة في تصاريحهن من جهة، ومن إمكانية الوصول إلى العلاجات الطبية اللازمة من جهة أخرى. وأُجبرت النساء اللاتي يعايشن هذه الظروف أيضًا على تجاوز المُدَد المسموح بها في تصاريحهن، وتعرضن للعنف المنزلي والأشكال الأخرى من العنف المبني على النوع الاجتماعي بسبب القيود على الحركة التي فرضتها قوات الاحتلال.

إلا أنه وبالرغم من هذه التحديات المركّبة، حقق مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي خلال العام الماضي الكثير من الإنجازات، ومن ضمنها تطوير استراتيجياته في الاستجابة والتدخل لتلبية احتياجات النساء الفلسطينيات ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي. ومع التفشي الواسع لوباء كوفيد-19 والإغلاقات التي فُرضت على الأراضي التي تقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، قام المركز بتطوير سُبُل غير تقليدية لتدخلاته، وكيّف برامجه لضمان استمراره في تقديم الخدمات لضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، والاستشارات الضرورية والإرشاد الاجتماعي والقانوني، بالإضافة إلى خدمات الحماية.

كما قدم مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي تدخلات من شأنها أن تضمن استمرار عمل أنظمة الحماية الرسمية وتقديم الخدمات المتعلقة ببيوت الأمان والحماية للضحايا المحتمل تعرضهن للعنف المبني على النوع الاجتماعي. ومع حالات التعطيل القليلة جدًا التي أُجبرنا على المرور بها، استمرت عمليات التقاضي في المحاكم وكذلك آليات الدعم القانوني والاجتماعي للضحايا. كما تم توفير خدمات المركز المجانية عبر خطوط المساعدة على مدار الساعة خلال فترات الإغلاق، بالإضافة إلى تفعيل طاقم المركز لشبكات ولجان الحماية في المجتمعات المحلية لضمان الاستجابة الفورية والفعالة للاحتياجات الطارئة للنساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي. كما انضم طاقم مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي إلى لجان الاستجابة للطوارئ في المواقع المختلفة لضمان تقديم الاستجابة الإنسانية لضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي.

لقد استطعنا خلال عام 2020 أن نثبت أن مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي على أهبة الاستعداد للتعامل مع التحديات الجديدة والتدخل الإيجابي باستراتيجيات ومنهجيات مبتكرة لتلبية احتياجات وأولويات النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي. فقد كنا قادرات على الانضمام للائتلافات والشبكات المؤثرة في السياسات والتشريعات والحملة ضد ازدياد المعدلات المسجلة للعنف المبني على النوع الاجتماعي وحالات قتل النساء. وبسبب إجراءات الإغلاق و"حبس" النساء مع المعتدين عليهن وتدخل الرجال بالحيز الخاص الذي تتواجد غالبًا فيه النساء والفتيات، فقد تبين الاحتياج الكبير للتدخلات التي يقوم بها المركز أكثر من أيّ وقتٍ مضى.

لقد فقدت العديد من النساء وظائفهن ومصادر دخلهن، التي عادةً ما تكون ضمن القطاع الاقتصادي غير الرسمي، وبالتالي ازدادت معاناة النساء خاصةً أولئك اللواتي يقمن بإعالة أسرهن. كما نتج عن ارتفاع معدلات البطالة تعمق الأزمة الاقتصادية للأسر الفلسطينية والمزيد من الأعباء على النساء لإدارة شؤون عائلاتهن وتلبية احتياجاتها ضمن الموارد المحدودة المتوفرة. وازدادت أيضًا أعباء مسؤوليات المنزل على النساء مع اللجوء إلى التعليم الإلكتروني، في حين تضاعفت مرتين (إن لم تكن ثلاث مرات) أعباء أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي تقدمها النساء لأفراد الأسر بمن فيهم الأطفال والمرضى والكبار في السن والأشخاص ذوو الإعاقة. كل هذه العوامل أدت إلى ارتفاع العنف المبني على النوع الاجتماعي وزيادة معاناة النساء الفلسطينيات اللواتي أُعِدْن إلى مربع الدور التقليدي المفروض عليهن كربّات منازل وراعيات، في حين تم تقييد

وتحديد مشاركتهن في لجان الطوارئ واللجان الاستراتيجية للتعامل مع جائحة كوفيد-19. وبقيت مشاركة النساء في لجان صنع القرار والاستجابة محدودة، أي أنها على المستوى المحلي وفي الأحياء المحلية لم تزد نسبتها عن 16% في أحسن أحوالها.

وفي حين أنه كان متوقعًا على المستوى العالمي أن احتمالية ارتفاع معدلات العنف المبني على النوع الاجتماعي متوقعة جدًا خلال تفشي الوباء، خاصةً في المنازل، فقد تعرضت المؤسسات النسوية الفلسطينية على غرار مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي لهجوم عنيف من العناصر المحافِظة في المجتمع الفلسطيني. فقد علت هذه الأصوات المحافظة في حملة مضادة ضد المنظمات النسوية والحقوقية والنسائية التي كانت تطالب الرئيس الفلسطيني بتمرير مسودة قانون الحماية الأسرية من خلال مرسوم رئاسي. كما نتج عن غياب الإرادة السياسية لدى جزء من الحكومة الفلسطينية مع الحملة المضادة من العشائر والعناصر المحافِظة ترك الحركة النسوية في مقدمة المواجهة مع التوجه المحافظ في المجتمع الفلسطيني؛ إذ شنّ المحافظون هجمة شرسة على فكرة تبني مبادئ حقوق الإنسان الدولية ودعوتنا للسلطة الفلسطينية للإيفاء بالتزاماتها الدولية تحت إطار قانون حقوق الإنسان الدولي من خلال مواءمة التشريعات الوطنية مع المعاهدات والاتفاقات الدولية التي صادقت عليها فلسطين وانضمت إليها، خاصةً اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو".

لقد أظهرت الحكومة الفلسطينية ترددًا في تبني قانون حماية الأسرة وادّعت أن مسودة القانون كانت مثيرة للجدل، واقترحت أن يتم تأجيل تمريرها إلى ما بعد الانتخابات الفلسطينية المزمع عقدها في شهر أيار 2021. وقد انضم المركز للجهود المشتركة مع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والمنظمات النسوية والحقوقية الأخرى لتطوير جبهة وطنية واسعة تدعم تبني قانون حماية الأسرة، وتم تنظيم مؤتمر بتاريخ 18 تشرين الأول 2020 لإطلاق الجبهة الوطنية لتبني القانون. وتبع ذلك مؤتمر آخر تمت دعوة كافة الفصائل والأحزاب السياسية إليه لضمان المشاركة الواسعة للنساء الفلسطينيات في التمثيل وفي صنع القرار في الانتخابات المقبلة. وقد طالبنا بحقنا بنسبة 30% من التمثيل على الأقل في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وطالبنا بالالتزام من قبل الأحزاب السياسية نحو تمثيل أوسع للنساء والشباب في الانتخابات المقبلة. وعلى الرغم من كل ذلك تستمر التحالفات والمصالح السياسية والقيود القانونية بتشكيل عثرات رئيسية أمام قيادة النساء والشباب وتمثيلهن وتمثيلهم بالشكل الكامل في الانتخابات التشريعية المقبلة.

نحن فخورون بتقديم تقريرنا السنوي التفصيلي عن عام 2020 لكم/ن، إذ يبدأ التقرير بتحليل مطوّل للتطورات السياسية الرئيسية خلال العام الماضي وأثرها المباشر وغير المباشر على النساء في مجتمعنا. ومن ثمّ ننتقل في هذا التقرير إلى الجزء العملياتي الذي يُلقي الضوء على أهم الإنجازات والعقبات التي مررنا بها خلال العام الماضي لاستكمال عملنا. كما أنه يعكس العمل الرائع الذي قام به مركز المرأة والشركاء من المنظمات المجتمعية المحلية الفلسطينية على مدار العام. و يسلّط التقرير كذلك الضوء على إنجازات وإحصائيات

الخدمات المقدمة للنساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي وقصص النجاح المتعلقة بخدماتنا وتدخلاتنا. بالإضافة إلى ذلك، يبرز التقرير عمل الضغط والمناصرة على المستوى الوطني والدولي نحو تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي وحقوق النساء.

وهنا، أود أن أشكر طاقم مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي على عمله الدؤوب والمتفاني خلال عام 2020 على الرغم من الظروف الاستثنائية والصعبة التي أحاطت بعملنا؛ فقد أثبت فريق العمل التزامه العالي المستوى نحو قيم المركز ورؤيته ورسالته، وأظهر استعداده الكامل للعمل تحت الضغوطات والظروف الصعبة، كما نجح بشكل فعال في الاستجابة للوضع الطارئ. وأوجه أيضًا شكرًا خاصًا لفريق عمل الإدارة العليا للمركز على مهنيته العالية والتزامه بالعمل تحت الظروف الاستثنائية التي مررنا بها، وكذلك تعامله المهني مع عملية التخطيط الاستراتيجي (2021–2025) على الرغم من كافة التحديات التي عملنا ضمنها في عام 2020.

تحلُّ علينا هذا العام الذكرى الثلاثون لتأسيس مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي كمنظمة ملتزمة بحماية وتعزيز الحقوق الإنسانية للنساء في فلسطين. لروح مها أبو دية إحدى مؤسِّسات المركز وإلى كل أعضاء مجلس الإدارة والهيئة العامة، نتوجه لكم بأعمق تعابير الاحترام والتقدير لدعمكم الذي تقدمونه لنا من أجل الاستمرار في سعينا نحو حقوقنا الإنسانية ونحو تحقيق رؤيتنا ورسالتنا. لقد عايشنا 30 عامًا من العمل الدؤوب من أجل حماية النساء ودعم حقوقهن، ولا تزال تنتظرنا أعوام عديدة قادمة ...

وأود أن أوجه شكرًا خاصًا لكافة شركاء وممولي مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي الذين دعمونا وضمنوا استدامة واستمرارية عملنا من خلال الإيمان بما نقوم به ومن خلال مساهماتهم السخيّة لتنفيذ برامجنا.

رنـدة سنيـورة
المديـرة العامـة

فهـرس المحتويـــات

التقدّم المُحـرز نحــو النتائـج والإنجــازات	7
التحديـــات	12
الغايـــــة الأولى: المســـــاهمة في حمايـــــة وتمكـــين النســـاء اللـــواتي يعـــانين مـــن التميـــيز والعنف	15
الغايـــــة الثانيـــة: تعزيـــز حقـــوق النســـاء في الوصـــــول إلى العدالـــــة وإلغـــاء السياســـات التمييزيـة ضدهـن	32
الغايـــــة الثالثـــــة: تطـــــوير القـــــدرات المؤسســـــاتية والمـــــوارد البشريـــــة للمركـــــز لضمان الاستدامـة والكفـاءة والفعاليـة	43

التقدّم المحـرز نحو النتائج والإنجـازات

العام 2020 هو العام الأخير من تنفيذ الخطة الإستراتيجية الخماسية للمركز، "نتعلّم نتكيّف ونتخيّل لخلق التغيير". تعامل المركز والمؤسسات الأخرى في كافة أنحاء العالم هذا العام مع تفشي وباء كوفيد-19 وتأثيره على النساء من خلال تصميم وإعداد خطط الاستجابة ذات الصلة التي تم دمجها في خطة عمله.

إستجابة المركز للعنف ضد المرأة خلال جائحة كوفيد-19

لقد أثّر انتشار وباء كوفيد-19 في أرجاء العالم منذ أوائل شهر آذار على كل جانب من جوانب المجتمع الفلسطيني. استجابةً لأزمة كوفيد-19، طوّر المركز بشكل فوري استراتيجية استجابة للطوارئ ليتم تنفيذها خلال فترة الجائحة، سمحت له الإستمرار في دعم وحماية النساء المعرضات للخطر من خلال العمل عن بعد أثناء إغلاق المكتب وعدم قدرة العديد من النساء على مغادرة المنزل. شملت استراتيجية الاستجابة للطوارئ الخاصة بمركز المرأة ما يلي :

- تقديم خدمة خط المساعدة في قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي على مدار 24 ساعة بالإضافة لخدمة الإرشاد الإلكترونية للنساء اللواتي يحتجن للدعم .
- تقديم خدمات الحماية للناجيات من العنف في البيوت الآمنة على مدار فترة الجائحة، مع مراعاة البروتوكولات الصحية التي تنشرها وزارة الصحة والإجراءات التي تتبناها الحكومة.
- تنفيذ تدخلات إعلامية وحملات توعوية حول العنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والإذاعة والتلفزيون من أجل التأكيد على المخاطر المتزايدة خلال الإغلاق ونشر المعلومات حول كيفية الوصول إلى الخدمات المتاحة والحماية .

آلية الحماية في حالات الطوارئ التي اتبعها مركز المرأة

أصدر وزير التنمية الاجتماعية قراراً بضرورة عدم خروج أي مقيمة في بيوت الأمان إلا بعد 14 يوم، على أن تكون الوجهة إلى بيت الأهل وبشرط عدم استقبال أي حالة جديدة إلّا للضرورة القصوى، وهذا يشمل بيوت الأمان الخاصة بالنساء ضحايا العنف، ممّا خلق تحدّي أمام الشركاء في تحويل النساء، وتم العمل على حل القضايا بشكل عائلي وعشائري كما أشارت وحدات حماية الأسرة في الشرطة من خلال تقارير دولية مختلفة وكذلك الاضطرار لمبيت النساء ضحايا العنف في غرف التوقيف وغرف الشرطيات لحين حل الأزمة كما أشار عدد من أعضاء شبكات الحماية للنساء. عمل مركز المرأة بشكل حثيث مع وزارة التنمية والشركاء المحليين والدوليين لمعالجة هذا الخلل، ولاحقاً للمتابعة مع وزارة التنمية فقد رفعت توصياتها لمجلس الوزراء وصادق عليها في 4 أيار 2020 والتي كانت باتجاه التحويل للبيوت الآمنة مع أن توفر وزارة الصحة فحوصات فيروس كورونا ودراسة خارطة المرض الخاصة بكل منتفعة قبل تحويلها، وضرورة تجهيز مراكز الحماية الثلاث بغرفة عزل في كل منها لاستقبال النساء المعنفات مباشرة، وقام المركز بتجهيز مركز الطوارئ التابع له وتوفير طاقم صحي مختص إضافة إلى العاملات الاجتماعيات والمشرفات الداخليات.

مركز المرأة ينشر تقارير وضعية حول كوفيد-19 وانتهاكات حقوق المرأة في فلسطين

منذ تفشي وباء كوفيد-19 في آذار 2020، أولى المركز اهتمامه بتأثير هذه الجائحة على النساء، مُدركاً أن التأثير الجنساني للوباء سوف يتكاثر وينمو في ثقافة أبوية مثل الثقافة الفلسطينية، حيث ستتحمل المرأة عبء العمل غير المأجور في المجال الخاص والتهميش من عملية صنع القرار في المجال العام. كما سيؤدي هذا الوضع إلى جانب الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي استمرت خلال فترة الإغلاق إلى زيادة التأثير السلبي للوباء على النساء الفلسطينيات.

طوّر المركز تقارير ظرفية تعتمد على تحليل تأثير الوباء على النســـاء الفلســـطينيات بناءً على تدخلاته وتحليل البيانات الثانوية، واستخدمت التقارير كمرجع لمختلف المؤسسات النسوية وحقوق الإنسان من خلال البيانات والتحليلات التي قدمتها.

على وجه الخصوص، قام المركز بنشـــر ثلاثة تقارير وضعية خلال فترة الإغلاق (من 30 نيسان إلى 20 أيار 2020) حيث قدمت هذه التقارير تحليلاً مفصـــلاً لإنتهاكات حقوق المرأة في فلســـطين بعد التجديدات العديدة لحالة الطوارئ المســـتمرة في جميع أنحاء فلســـطين. جاءت التقارير جنبًا إلى جنب مع الجهود التي يبذلها مركز المرأة ومقدمي/ات الخدمات الآخرين للتخفيف من تزايد العنف المبنى على النوع الاجتماعى أثناء الجائحة من خلال خطة الاســـتجابة للطوارئ. وشـــمل ذلك: تقديم اســـتشـــارة مجانية على مدار الســـاعة من خلال الخط الآمن؛ الاستشارة الإلكترونية، حماية الناجيات من العنف امن خلال مركز الطوارئ؛ التدخلات الإعلامية وحملات التوعية حول العنف؛ التنسيق مع المؤسسات النسوية الأخرى محليًا ودولياً؛ والاستمرار في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ضد المرأة في فلسطين. للإطلاع على التقارير: http://www.wclac.org/News/All .
كما طوّر المركز تقريرًا آخر عن التهديد المركب يحلل كيف أثر الوباء والاحتلال الإسرائيلي والنظام الأبوي على النساء في عام 2020. وسلط التقرير الضوء على كوفيد-19 باعتباره تهديدًا ثالثًا، مما أثر بشكل كبير على وصول المرأة إلى حقوقها. للإطلاع على التقرير: http://www.wclac.org/files/library/21/03/m8bwzl5xfxczrncl5ygkyi.pdf

الغايـة الأولى: المساهمـة في حمايـة وتمكين النسـاء اللواتي يعانين من التمييز والعنـف

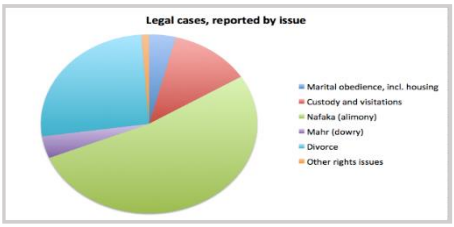

سيطرت قضايا النفقة (53%) والطلاق (26%) على القضايا القانونية التي عالجتها خدمات المســـاعدة القانونية في المركز هذا العام. على نمط السنوات السابقة. كما أنّ هذه القضايا القانونية الملحة بالتحديد هي التي جعلت إغلاق المحاكم ضارًا جدًا بالنساء أثناء الإغلاق، فالنساء اللواتي لا يســـتطعن الكفاح من أجل حقهن في النفقة يدخلن بضـــائقة اقتصـــادية أعمق، في حين أن أولئك اللواتي لم يتمكنّ من إنهاء أو رفع دعوى الطلاق أجبرن على البقاء في علاقات مدمرة أو في بعض الحالات تم إبعادهن عن أطفالهم.

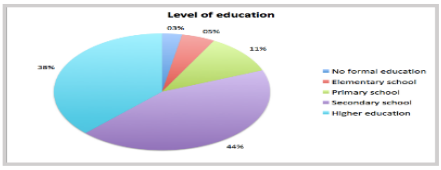

فيما يتعلق بالخلفية التعليمية للنساء اللواتي تلقين الدعم من المركز هذا العام ، هناك أغلبية واضـــحة تتمتع بمســـتوى تعليمي مرتفع نســـبيًا - 43.5% تخرجن من المدرســـة الثانوية و 37.5% من التعليم العالي. ويشير هذا إلى أنه لا يزال من الصعب خاصة على النساء ذوات الخلفية التعليمية المنخفضة الحصول على الدعم والوصول إلى الحقوق الإنسانية الخاصة بهن.

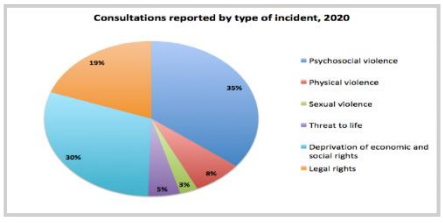

الشكل الأكثر شيوعًا للعنف المبني على النوع الاجتماعي الذي تم الإبلاغ عنه من خلال الخط الآمن والاستشارات هذا العام كان العنف النفســـي والاجتمـاعي (394 حـالـة)، يليـه عن كثـب الحرمـان من الحقوق الاقتصـادية والاجتماعية (334 حالة). كما كانت الاســـتشـــارات بشـــأن الحقوق القانونية متكررة (216 حالة). تتوافق هذه الأنواع الثلاثة من الحوادث أيضًـــا مع الأحداث الرئيســـية في العام. لطالما لوحظ العنف النفســـي والاجتماعي باعتباره الشكل الأكثر شيوعًا للعنف ضد النساء الفلسطينيات، ويُعتقد أنه قد ازداد هذا العام بشـــكل أكبر بســـبب زيادة الضـــغط والتوتر داخل الأسرة الناجم عن المخاوف من جائحة كوفيد-19 والصـــعوبات الاقتصادية وأمور أخرى. وفي الوقت نفسه، أدى الركود الاقتصادي المصحوب بارتفاع مستويات البطالة وانخفاض

احترام حقوق العمل والإغلاق الجزئي أو الكامل للمحاكم إلى نضـــال النســـاء للدفاع عن حقوقهن الاقتصـــادية والاجتماعية والقانونية.

وشملت الأنواع الأخرى من العنف المبني على النوع الاجتماعي المسجلة 83 حالة عنف جسدي، و 30 حالة عنف جنســـــي. على مدار العام، دعم المركز 54 امرأة عانين من التهديدات على حياتهن. هذا شـكل خطير من أشـكال العنف، وقد لاحظت وحدة الخدمات في المركز بقلق أنّ الاسـتشـارات بشـأن التهديدات على الحياة ازدادت وتيرتها قرب نهاية الإغلاق الأول. يُعتقد أن سـبب ذلك هو الارتفاع العام في العنف والاضـطراب الشـديد لشـبكات الدعم ومسارات التحويل للنساء الأكثر عُرضة للخطر.

كان المُنتهك الأكثر شـيوعًا للعنف هو زوج المرأة التي تسـعى للحصـول على الدعم، وهو ما يعكس الاتجاه العام في المجتمع. أفادت 85.5% من النســـاء اللواتي طلبن الدعم طوال عـام 2020 أن المُنتهـك كان زوجهـا. وكان ثـاني أكثر المنتهِكين شـــيوعًا (9%) هو الزوج الســـابق. هذه الأرقام مماثلة للســـنوات الســـابقة، ولكن مع نســـبة أعلى قليلاً من النســـاء اللواتي أبلغن أن الزوج هو المُنتهـك (75٪ في 2019 ، 78٪ في 2018) يمكن تفســـير ذلك من خلال عمليات الإغلاق والحجر المنزلي حيث يُعتقد أن العنف المنزلي قد زاد ، في حين أن التعرض للعنف خارج المنزل قد انخفض على الأرجح.

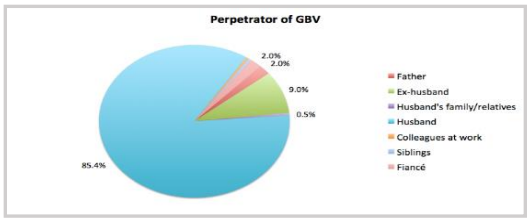

تذبذب عدد الاستشارات على مدار العام، ويمكن أيضًا رؤيتها لتتوافق مع الأحداث الرئيسية لعام 2020. كان هناك انخفاض في الاســـتشـــارات في آذار، عندما تم الإعلان عن الإغلاق الأول، ويرجع ذلك على الأرجح إلى تركيز النســـاء والأسر على الوباء وإدارة الأزمات داخل الأسرة. أيضًـــا، مع تعطل شـــبكات الدعم ومســـارات التحويل، من المحتمل أن العديد من النســـاء لم يجدن بعد طريقة للاتصـال للحصـول على الدعم عبر الهاتف أو الإنترنت في هذا الوقت. في نيســـان، عندما تم تمديد حالة الطوارئ، كانت هناك زيادة في عدد المكالمات. والجدير بالذكر أن الأســـبوع الثاني من نيسـان شـهد زيادة بنسـبة 75% في المكالمات مقارنة بالأسـبوع السـابق. وتعلقت غالبية هذه الأسـئلة بمسـائل تتعلق بالقضـايا القانونية، حيث أُعلن أن المحاكم سـتظل مغلقة خلال فترة الإغلاق الممتد. كما كانت الاسـتشـارات حول العنف في المنزل شائعة، وكذلك المخاوف بشأن الصعوبات الاقتصادية أو العنف الاقتصادي.

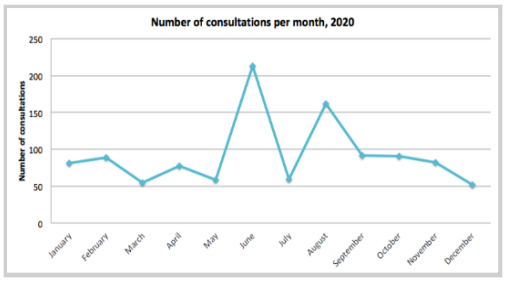

لاحظت وحدة الخدمات بالمركز بالفعل في نيسـان أنه على الرغم من أن عدد القضـايا المتعلقة بالعنف الأسري لم يتزايد بشـكل كبير، إلا أن حدة العنف كانت موجودة. وقد اسـتمر هذا الاتجاه على مدار العام، وأثار القلق، حيث قد ينجم ذلك عن ضغوط إضافية داخل الأسر تؤدي إلى حالات عنف أكثر شدة. ومع ذلك، قد يكون أيضًا مؤشرًا على أن مسـتوى العنف قد ارتفع بشـكل عام، وأن النسـاء المسـتهدفات بأشـد أشـكال العنف هنّ فقط من تمكنّ من التغلب على عقبات الوصول إلى الدعم أثناء عمليات الإغلاق، في حين عانت أخريات بصمت.

شهد أيار مرة أخرى انخفاضًا في الاستشارات، ولكن بعد انتهاء الإغلاق الأول وإعادة فتح المحاكم، كانت هناك زيادة غير مسبوقة في الاستشارات في حزيران (213 استشارة ، مقارنة بـ 58 في الشهر السابق)، كانت النساء بشكل خاص يبحثن عن الدعم في إعادة فتح أو رفع الدعاوى القضـــائية، كما أشـــارت وحدة الخدمات إلى وجود عدد متزايد من النســـاء اللواتي يرغبن في التقدم بطلب للطلاق بدلاً من طلب خدمة الإرشـــاد الأسري، مما يشـــير إلى أنّ العديد من العائلات كانت تتعامل مع مشـاكل خطيرة أثناء الإغلاق دون أن تتمكن من الوصـول إلى سـبل الانتصـاف أو الدعم، وترغب الآن في الانتقال مباشرة إلى الطلاق.

وشهد آب طفرة أخرى في الاستشارات، التي بقيت عند مستوى مرتفع ولكن مستقر من أيلول إلى تشرين الثاني. في كانون الأول، بلغ عدد المصابين بفيروس كورونا أعلى مستوى له على الإطلاق، وتأثرت القدس بإغلاق آخر، كما حدث في عدة بلدات في الضفة الغربية. حيث يُعتقد أن هذا أدى إلى انخفاض آخر في الاستشارات في كانون الأول حيث تم الطلب من النساء مرة أخرى التركيز على أسرهن ورعايتهن وإدارة الأزمات.

على الرغم من التقلبات الموضحة أعلاه، بقي العدد الإجمالي للاستشارات هذا العام عند مستويات مماثلة للسنوات السابقة. هذا في حد ذاته جدير بالملاحظة حيث أصبح من الصعب جدًا على النساء الوصول إلى الاستشارات بسبب الجائحة وعمليات الإغلاق. لم يقتصر الأمر على تقييد حركة النساء بشكل كبير فحسب، بل لاحظت العديد من النساء أنه من شبه المستحيل العثور على الخصوصية أو الوقت لطلب الدعم نظرًا لأن عائلات بأكملها بقيت في المنزل وكانت في كثير من الأحيان بحاجة إلى الرعاية. وغالبا ما لا تتمكن النساء اللواتي يعانين من العنف الذي يرتكبه أزواجهن من الهروب من المنزل لطلب الاستشارة القانونية أو الدعم الاجتماعي، حيث لم يكن الجناة بعيدًا عن الأنظار لوقت كافي.

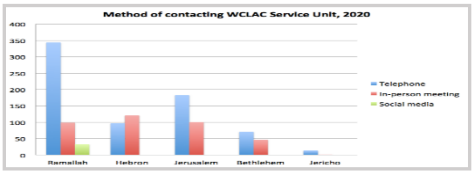

رغم ذلك، وجدت النساء طرقًا للاتصال بالمركز للحصول على الدعم القانوني والاجتماعي والنفسي، حيث تم تقديم 64% من استشارات المركز هذا العام عبر الهاتف، و 33% كانت استشارات فردية. إضافة إلى تمكّن 3% من الاتصال بالمركز من خلال وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على الخدمات.

كما لاحظ المركز زيادة كبيرة في الاستشارات لمرة واحدة مقارنة بالسنوات السابقة، وانخفاض مقابل في الحالات طويلة الأجل. من المفترض أن الصعوبة في الوصول إلى خدمات الدعم قد أدت إلى اتصال المزيد من النساء بوحدة الخدمات للحصول على دعم عاجل لمرة واحدة، لكنها تركت العديد من النساء غير قادرات على الاستمرار في تلقي الدعم بطريقة منهجية. يمكن أن يكون هذا بسبب تعطل الدعم ومسارات التحويل، ولكن أيضًا إلى النساء اللواتي يفتقرنّ إلى الوقت والطاقة لطلب المزيد من المساعدة بينما يتعاملن في نفس الوقت مع فقدان العمل، وزيادة التوتر في الأسرة، والتعليم المنزلي، ورعاية الأقارب المرضى. وبدلاً من ذلك، تواصلت النساء عندما استطعن ذلك، أو عندما كان الأمر مُلحاً - وكان المركز دوماً يقوم بالرد على المكالمة. هذا العام، قدّم المركز 711 استشارة في الوقت المحدد، مقارنة بـ 383 استشارة في عام 2019.

الغاية الثانية: تعزيز حقوق النساء في الوصول إلى العدالة وإلغاء السياسات التمييزية ضدهن

تطوير سياسات وإجراءات القضاء على التمييز ضد المرأة

على الرغم من انضمام فلسطين إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، إلا أنه لا توجد إرادة سياسية لسن قوانين جديدة وغير تمييزية تتوافق مع هذه الاتفاقيات. على المستوى الوطني، واصل المركز جهوده للتأثير على السلطة الفلسطينية للامتثال للاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تنضم إليها، خاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. إنّ استراتيجية المركز للتأثير على السياسة وعملية صنع القرار من خلال البحث والتغذية الراجعة من المجتمعات المستهدفة والمستفيدين/ات تزود الحكومة الفلسطينية بالأدلة حول الأولويات والمواضيع لإجراء إصلاح قانوني وفهم أفضل للثغرات في النظام القانوني الذي يمنع المرأة من الوصول إلى حقوقها، حيث يتم اعتبار حقوق الأموال المشتركة المتحصلة بعد الزواج من المحرمات في المجتمع الفلسطيني. هذا العام، واصل المركز عمله بالمناصرة والدعوة إلى حماية أفضل للمرأة من خلال مراجعة العديد من مشاريع القوانين لقانون حماية الأسرة، حيث قدّم المركز ومنتدى مناهضة العنف وائتلاف أمل عدة توصيات حول كيفية جعل القانون الجديد أكثر مراعاة للنوع الاجتماعي وتأمين حماية أفضل ضد العنف المبني على النوع الاجتماعي. بعد قراءة مشروع القانون الأخير في مجلس الوزراء الفلسطيني في 11 أيار ، حضر المركز والعديد من المؤسسات النسوية لقاءً مع وزيرة شؤون المرأة الدكتورة

آمال حمد التي أبدت التزامها بالتأثير على مجلس الوزراء لاعتماد قانون يحمي المرأة من العنف في المجال الخاص. وأبدت الوزيرة استعدادها لتبني وتقديم التوصيات التي قدمتها المؤسسات النسوية إلى مجلس الوزراء الفلسطيني ، والضغط من أجل تأجيل القراءة القادمة لحين إجراء التعديلات المناسبة على مشروع القانون. منذ ذلك الحين، كانت هناك حملة مضادة أطلقتها عناصر محافظة في المجتمع الفلسطيني بقيادة محاميين شرعيين، تنادي بإقرار قانون حماية الأسرة وتعارض الاقتراح المقدم من وزارة شؤون المرأة ووزارة التنمية الاجتماعية لإقرار مشروع القانون كما عُرض مؤخرًا على مجلس الوزراء في القراءة السابقة. إنّ أحد الأسباب الرئيسية لذلك هو الارتباط الواضح بين مشروع القانون وانضمام الفلسطينيين أو تصديقهم على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. في ضوء هذا التطور، كثّف مركز المرأة والمؤسسات النسوية الأخرى جهودهم لتشجيع إصدار القانون من أجل توفير الإطار القانوني الضروري للنساء ضحايا العنف.

أصدر مركز المرأة تقريراً بعنوان "تجربة قانون حماية الأسرة من العنف بالأراضي الفلسطينية ومعيار العناية الواجبة"، الذي يؤكّد على مبدأ "العناية الواجبة" في قانون حماية الأسرة، وأهمية مدى مراعاة دولة فلسطين للممارسات الجيدة بالأخص مبدأ "العناية الواجبة" والذي ساهم في تغيير الانطباع السائد بأنه ليس من واجب الدولة التدخل في الانتهاكات التي تحدث في حياة الناس الخاصة حيث يوجب هذا الالتزام أو المعيار الدول في منع الجهات التابعة لها والغير تابعة لها من ارتكاب العنف، وفي الحماية منه، وملاحقة مرتكبيه قضائياً ومعاقبتهم، وتوفير سبل الانتصاف للمتضررين من هذا العنف، ويتستعرض أهم المرجعيات والأطر الدولية والإقليمية التي تبنت هذا المعيار ومقارنتها مع مدى التزام دولة فلسطين في ترسيخ هذا المعيار في تشريعاتها المحلية.

مركز المرأة يقدّم تقريراً حول موضوع المساءلة إلى مقرر الأمم المتحدة المعنى بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967، السيد مايكل لينك

تناول التقرير المُقدّم في أيار عنوان "ثقافة الإفلات من العقاب: الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة ضد النساء الفلسطينيات خلال كوفيد- 19". حيث قام المركز خلاله بتسليط الضوء على انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي المستمرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان على الرغم من عمليات الإغلاق الوطني، وكيف أثرت على النساء الفلسطينيات على وجه التحديد، وتهرّب إسرائيل المستمر من مسؤولياتها كقوة احتلال، والتي أثرت على حياة الفلسطينيين على مدى السنوات الـ 53 الماضية ولازالت مستمرة حتى الآن، كذلك تجاهل إسرائيل دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى الوقف العالمي لإطلاق النار خلال الوباء والعديد من قرارات مجلس الأمن الدولي. كما سلّط الضوء على وضع النساء حاملات هوية الضفة في والمتزوجات من مقدسيين الذين وقعوا بين نظامين وأن يتم منح هؤلاء النساء تصاريح إقامة متجددة لتسهيل حركتهن والحصول على الرعاية الصحية. وقد طلب المركز من المقرر الخاص أن يوجه انتباهه إلى الأثر المحدد لانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان على النساء الفلسطينيات، وممارسة الضغط على إسرائيل للامتثال لالتزاماتها القانونية كقوة احتلال. للإطلاع على التقرير كاملاً:
https://www.wclac.org/files/library/20/06/v7nkhl4lczprcnb7tdg3av.pdf

تقرير المتابعة الموازي لدولة فلسطين المقدّم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

بعد الملاحظات الختامية للجنة السيداو ، كان على الحكومة الفلسطينية تقديم تقرير متابعة إلى اللجنة في غضون عامين من المراجعة الرسمية لتقرير الدولة. قدمت الحكومة الفلسطينية تقريرها إلى لجنة السيداو في عام 2020 لعرض التطورات التي تم تحقيقها. لذلك، كان من مسؤوليتنا كمؤسسة حقوقية نسوية تقديم تقرير موازي مع تقييم نقدي لتقرير الدولة إلى لجنة سيداو وتوفير رؤية أفضل للوضع الحرج الفعلي للمرأة الفلسطينية. تم تقديم التقرير للجنة سيداو باللغتين الإنجليزية والعربية بالشراكة مع منتدى مناهضة العنف ضد المرأة. للإطلاع على التقرير باللغة العربية: http://www.wclac.org/Library/194/، وباللغة الإنجليزية:
http://www.wclac.org/Library/193/CEDAW_Parallel_FollowUp_Report_Sate_of_Palestine

الغايـــة الثالثـــة: تطويـر القـدرات المؤسساتيـــة والمـوارد البشريـــة للمركـز لضمـان الاستدامـــة والكفـاءة والفعاليـــة

إنتخـاب مجلس إدارة جـديـد لمركـز المـرأة للإرشـاد القانـوني والاجتمـاعي

عقدت الجمعية العمومية لمركز المرأة للإرشـــاد القانوني والاجتماعي اجتماعها الســـنوي في 2020/3/1 في فندق الكرمل في مدينة رام الله. في بداية الاجتماع قامت الدكتورة ســـحر القواســـمي رئيســـة مجلس الإدارة بالترحيب بالعضوات والأعضاء والطلب منهن/م تسديد الاشتراكات السنوية ثم قامت بافتتاح الاجتماع حيث تم خلاله عرض عدد من الخطط والتقارير وإقرارها بعد مناقشـتها. وشـكرت الدكتورة سـحر القواسـمي كل من السـيدة رندة سـنيورة المديرة العامة للمركز والطاقم العامل في المركز على الجهود المبذولة لإنجاح العمل والمضـــــــي قدماً رغم كل التحديات ثم شكرت بإسمها شخصياً وبإسم عضوات وأعضاء مجلس الإدارة الجمعية العمومية على إعطائهم/ن الثقة بعضـوية مجلس الإدارة خلال الفترة الماضـية مشـيرةً إلى أنّ المجلس بذل كافة الجهود للدفع بالمركز للأمام والمركز اليوم معروفاً على كافة الأصـــعدة محلياً إقليمياً ودولياً. وبعد إقرار كافة التقارير المالية والإدارية تقدّمت الدكتورة سحر القواسمي بطلب استقالة مجلس الإدارة السابق أمام أعضاء وعضوات الجمعية العمومية ودعت إلى إجراء الانتخابات حيث جرت عملية انتخاب مجلس إدارة جديد للمركز للثلاثة أعوام القادمة (2020-2023) وترشـح 9 مرشـحين/ات لمقاعد المجلس التسـعة وفاز المرشـحين/ات التسـعة بالتزكية وهنّ/م: فاطمة المؤقت، هانيا البيطار، سميرة حليلة، رتيبة النتشة، ليلي فيضي، تامي رفيدي، لنا بندك، عبد القادر الحسيني، وفهمي شاهين. وفي نهاية الاجتماع تقدّمت المديرة العامة للمركز بإسمها وبإسم كافة أفراد الطاقم العامل من مجلس الإدارة السابق بالشـكر والتقدير على ما قدّموه من إنجازات وخبرات خلال فترة توليهم المنصـب وثمنّت جهودهم المبذولة طوال تلك الفترة لتطوير المركز وإيصـــاله لما هو عليه الآن. هذا وتلا اجتماع الجمعية العمومية اجتماعاً لمجلس الإدارة الجديد تم خلاله إقرار وتوزيع المناصب، حيث جرى انتخاب السيدة فاطمة المؤقت رئيسة لمجلس إدارة المركز، والسيدة هانيا البيطار نائبة للرئيسة، هذا وتم انتخاب السيدة سميرة حليلة أمينـة للصندوق، والسيدة رتيبة النتشة أمينة للسر.

التحديـات

جائحـة كوفيـد-19 وتأثيرها على تدخـلات المركـز

بعد الإعلان عن انتشار كوفيد -19 بنهاية شباط، اتخذت الحكومة الفلسطينية إجراءات وقائية حيث بدأت بإغلاق الأماكن العامة ومنع الازدحام وإغلاق المحافظات، ما تسبّب في تعليق بعض الأنشطة؛ خاصة ورش العمل والدورات التدريبية. إضافة إلى ذلك، وبعد وجود عدد كبير من الحالات المصابة في محافظة بيت لحم، أعلن الرئيس حالة الطوارئ في 5 آذار 2020 لمواجهة انتشار فيروس كورونا. تلا هذا الإعلان قرارات حكومية في 22 آذار 2020 بإغلاق المؤسسات الحكومية وفرض حظر التجول لمدة 14 يومًا. تابع المركز التطورات والتدابير الطارئة المتخذة لمواجهة الوباء، حيث طوّر المركز استجابة أولية للطوارئ والتي تمت مراجعتها بانتظام لتعديل واعتماد تدابير الاستجابة ذات الصلة من خلال إبقاء الموظفين/ات على اطلاع بأي تطورات وقرارات تتخذ بناءً عليها. في البداية، ولمنع التجمعات، قرر المركز تأجيل ورش العمل والدورات التدريبية، حيث قام المركز بالتواصل مع الشركاء المعنيين للموافقة على هذا الإجراء لضمان سلامة كل من طاقم المركز والمستفيدين/ات. وبناءاً عليه، تم تعليق العديد من الأنشطة، وبدأ الموظفين/ات في تنفيذ أعمال مكتبية، تتضمن الأبحاث والدراسات والتقارير التي يمكن إجراؤها إمّا من المكتب أو من المنزل. وأخيراً، إلتزم المركز بالتعليمات والإعلانات الرسمية الصادرة عن الحكومة الفلسطينية، حيث طُلب من جميع الموظفين/ات اصطحاب اللابتوبات الخاصة بهم والعمل من المنزل يوميًا، لتجنب أي انقطاع في عمل المركز.

سياسـات الاحتـلال الإسرائيلي وعـدم الاستقـرار السيـاسي

لا تزال سياسات الاحتلال تشكل العقبة الرئيسية أمام حصول المرأة على حقوقها، ومن الواضح أن زيادة عنف الاحتلال الإسرائيلي يؤدي إلى مزيد من العنف الذي تتعرض له المرأة في المجتمع العام والأسرة، حيث يؤثر عنف الاحتلال على النساء، بشكل مباشر أو غير مباشر، خاصة عندما نتحدث عن إلغاء الإقامة، الإقامة الجبرية للقصر وهدم المنازل. وكما أوضحت المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة في تقريرها عن إسرائيل، فإن "المواقف الأبوية والقوالب النمطية الجنسانية متجذرة بعمق في المجتمع ويتم التحجر والتسامح في سياق الصراع والاحتلال التي تشكل [الأسباب] الجذرية للعنف المبني على النوع الاجتماعي ضد المرأة". وإدراكًا منها للطبيعة الجنسانية للاحتلال، وتأثيره المباشر في إضفاء الشرعية على العنف المبني على النوع الاجتماعي وإدامته، فقد وجهت دعوة واضحة لإسرائيل لإنهاء "الاحتلال والنزاع والتصدي على الفور لتأثيره الجنساني بما يتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومما يزيد الأمر سوءًا استمرار الانقسام السياسي الداخلي الذي يتعارض مع مصالح الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ويزيد من معاناة النساء، لا سيما ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي.

استمرت انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي أثناء تفشي وباء كوفيد -19، فخلال الإغلاق والقيود المفروضة على الحركة، واصلت إسرائيل إجراءاتها العسكرية من خلال المداهمات الليلية وهدم المنازل والاعتقال التعسفي وعنف المستوطنين. خلال الوباء، أضاف الخوف من الإصابة بفيروس كورونا بُعدًا آخراً للتهديد والتوتر نتيجة دخول الجنود الإسرائيليين إلى المنازل خاصة أثناء المداهمات الليلية، أو إبقاء الأطفال دون السن القانونية رهن الاحتجاز طوال الليل. أفادت النساء اللواتي تحدث إليهن المركز أنهن أمضين أيامًا في محاولة تعقيم منازلهن بعد المداهمات الليلية، وأسابيع قلقات بشأن صحة أطفالهن أو أزواجهن بعد احتجازهم. وأفادت العديد من النساء للباحثات الميدانيات التابعات للمركز أنّ الجنود الإسرائيليين لم يرتدوا قفازات أو كمامات أثناء المداهمات أو الاعتقالات، وأنه لم يتم اتخاذ الاحتياطات المناسبة أثناء الاحتجاز لتجنب انتشار الفيروس.

لقد أثّر الوضع السياسي غير المستقر والانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة سلبًا على جهود المركز للتأثير على السياسة وعملية صنع القرار لتعزيز حقوق المرأة، حيث أوقف تعطل المجلس التشريعي الفلسطيني سن قوانين جديدة ومنح الرئيس سلطة إصدار هذه القوانين من خلال مراسيم رئاسية. فهذا لا يمكن أن يدعم المركز لمتابعة مهمته في التأثير على السياسة وعملية صنع القرار.

كما أنّ عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى زيادة عنف المستوطنين والغارات الليلية ضد الفلسطينيين، خاصة في المناطق المجاورة للمستوطنات الإسرائيلية، إضافة للقيود المفروضة على التنقل من خلال نقاط التفتيش. يُدرك المركز أن تأثير مثل هذا العدوان وتقييد الحركة له تأثير على المرأة. هذا وتعيش هؤلاء النساء في مجتمع أبوي، مما يزيد من هيمنته على المرأة من خلال فرض قواعد معينة لحماية المرأة. وبالتالي، فإن النساء المحتاجات للخدمات الاجتماعية والقانونية سوف يقعن ضحية المجتمع الأبوي والإجراءات الإسرائيلية. لذلك، يوفر الخط الآمن المجاني التابع للمركز بعض الملاذ لهؤلاء النساء من خلال تزويدهن بالاستشارة الاجتماعية والقانونية دون الحاجة إلى الوصول فعليًا إلى مكاتبنا.

هذا ويوثّق المركز حالات الانتهاكات الإسرائيلية من النساء أنفسهن لتحديد تأثير هذه الانتهاكات على حياتهن، ثم يقوم بتحليل هذه الشهادات وتقديمها إلى آليات الأمم المتحدة المختلفة. كما ويؤثر عدم استقرار الوضع السياسي في المنطقة وتزايد الموجات المحافظة على المجتمع الفلسطيني بشكل مباشر أو غير مباشر، وقد خلق هذا تصورات جديدة داخل المجتمعات المحلية حول حقوق المرأة وخلق نوعًا من الركود في حقوق المرأة في بعض المجتمعات المحلية. لذلك، اهتم المركز المرأة بهذه القضية من خلال استهداف طلبة الجامعات والمتطوعين/ات والشباب والناشطين/ات المجتمعيين/ات لرفع وعيهم حول المرأة وحقوق الإنسان وزيادة مهاراتهم في تصميم وتنفيذ مبادرات مجتمعية لتعزيز هذه الحقوق.

تحديـات التمويل، وتقلص مساحـة مؤسسـات حقـوق الإنسـان والمجتمع المدني

خلال السنوات الماضية، تم تخفيض مبالغ التمويل المتاحة للمركز بشكل عام. كما تم تغيير نوع التمويل الذي نتلقاه، حيث اعتاد المركز على الحصول على تمويل أساسي core أغلب الأحيان، ولكن في الوقت الحاضر تم الحصول على مشاريـع خاصة، وهذا له تأثير قوي على هيكلنا التنظيمي المصمم لتنفيذ البرامج بدلاً من المشاريـع الخاصة قصيرة الأجل. لكنّ لازال المركز حتى الآن قادرًا على التعامل مع كل هذه التغييرات. تمكّن المركز من الحفاظ على مانحيه الرئيسيين (Norwegian Representative Office, SDC, Dan Church Aid, Bread for the World, Oxfam Novib, European Union, UNDP, UNWomen)، كما تمكن من تطوير شراكات استراتيجية جديدة والحصول على تمويل جديد من (CARE International, MERCYCORPS, WAR Child).

ويبقى التحدي الرئيسي للمركز في تجنيد الأموال هو الحصول على تمويل لعدة سنوات يغطي برامجه العامة بدلاً من المشاريـع الخاصة. هناك مسألة مهمة أخرى يجب ذكرها وهي أنّ إدارة تمويل كل هذه المشاريـع الخاصة (التي تغطي القليل من البرامج والمالية ولكنها تتطلب نفس القدر من العمل الإداري مثل إعداد التقارير ، وما إلى ذلك) والتي تشكّل عبء عمل علينا.

تقيد السياسات الإسرائيلية حركة الأموال إلى الحسابات المصرفية للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة، حيث تم إغلاق العديد من الحسابات المصرفية للمنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية في القدس بالكامل، إضافة إلى الإجراءات الجديدة التي اتخذتها وزارة الداخلية الفلسطينية، والتي تزيد من تعقيد عملية المعاملات من المنظمات في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية وتلك الموجودة في القدس الشرقية. حيث يتم التعامل مع المعاملات إلى القدس الشرقية من بقية الضفة الغربية على أنها تحويلات دولية، مما يتسبب في حدوث تأخيرات وإجراءات بيروقراطية واسعة النطاق. يعالج المركز هذه القضايا بالتعاون مع شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية للتغلّب على التعقيدات التي تفرضها هذه القيود.

هذا وتواجه مؤسسات حقوق الإنسان ومؤسسات حقوق المرأة تهديدات هائلة من خلال تقلص المساحات بسبب القيود التي تفرضها السياسات الإسرائيلية. هناك أيضًا أمثلة حيث حاولت منظمةNGO Monitor ، وهي منظمة تقودها/ تدعمها إسرائيل، تشويه سمعة عمل مؤسسات حقوق الإنسان التي تنتج تقارير باستخدام معلومات وتحليلات خاطئة وغير صحيحة لتقديم المؤسسات الأهلية الفلسطينية على أنها تدعم "التحريض والكراهية"، بهدف محاولة التأثير على المانحين والمنظمات الشريكة لإيقاف دعمهم.

يُدرك المركز أنّ التغييرات السياسية في البلدان العربية المجاورة تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على عملنا، كما أنّ ارتفاع النزعة المحافظة تؤثر بشكل غير مباشر على المناصرة ومحاولات رفع الوعي لتعزيز حقوق المرأة. وهذا يعني أنه يتعين على مركز المرأة استخدام استراتيجيات جديدة والاستثمار في الشباب من الذكور والإناث لتحدي القواعد الأبوية القائمة وإنشاء تدابير وقائية لتزويد الرجال والنساء والشباب والشابات بالمهارات والمعرفة للبقاء وتحمل التغيير الاجتماعي في مجتمعاتهم.

زيادة نفوذ الأحـزاب السياسيـة القبليـة والمحافظـة

تمحورت إحدى المخاطر التي ظهرت العام الماضي ولازالت مستمرة خلال العام 2020، حول دعوات بعض القبائل والجماعات السياسية إلى انسحاب فلسطين من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة و/ أو فرض التحفظات، ما خلق اضطرابات اجتماعية، خاصة من خلال التحريض عبر تصريحات نشرها بعض زعماء العشائر، واقترن ذلك بالتحريض الذي قاده بعض المحامين ضد تبني قانون حماية الأسرة. وقد كان مركز المرأة على علم

بضرورة مراجعة نهجه في مخاطبة الجمهور والهيئات الحكومية والنساء الشريكات ومؤسسات حقوق الإنسان والمانحين، كما كان الموظفي/ات على دراية بتأثير هذا الوضع على عملهم والتواصل مع المجتمعات المحلية. لذلك، حدّد المركز رسالته الموحدة في مجال حقوق الإنسان ليتم توصيلها مع مختلف أصحاب المصلحة، مع التأكيد على أنّ المركز لن يتنازل عن مبادئه تجاه تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، كما دعا المركز إلى عقد اجتماع مع عضوات الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ومنتدى مناهضة العنف بالإضافة إلى مجلس الإدارة لمناقشة موقفنا لتحديد موقف موحد ضد أي تحريض ودعوات للإنسحاب أو فرض التحفظ على اتفاقية سيداو، كما خاطب المركز وسائل الإعلام المحلية مؤكداً على موقفه تجاه تعزيز المساواة بين الجنسين فيما دعا السلطة الفلسطينية إلى الالتزام بالاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها؛ خاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

التقريـر التفصيـلي حسـب الأهـداف الإستراتيجيـــة

الغايـة الأولى: المساهمـة في حمايـة وتمكين النسـاء اللواتي يعانين من التمييز والعنـف

1.1 توفير خدمات قانونية واجتماعية نوعية تستجيب لاحتياجات النساء المعرضات للعنف والتمييز

باعتباره العمود الفقري لعمله، يواصل مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي تقديم الخدمات القانونية والاجتماعية والحماية للنساء الفلسطينيات من خلال فريق من المحاميات والأخصائيات الإجتماعيات في كل من القدس الشـرقيـة ورام الله وجنوب الضـفة الغربية وذلك لمسـاعدتهن على معرفة حقوقهن وكيفية المطالبة بها سـواءً من خلال تقديم الإرشاد والاستشارات الاجتماعية أو التقاضي لدى المحاكم الشرعية والكنسية.

اسـتجابةً لجائحة كوفيد-19، طوّر المركز بشـكل فوري اسـتراتيجية اسـتجابة للطوارئ من أجل اتباعها خلال فترة الجائحة، للحد من تأثيرها السلبي على عملنا. وقد سمحت هذه الاستراتيجية للمركز أن يستمر في دعم وحماية النساء المعرضات للخطر من خلال العمل عن بعد أثناء اعلان حالة الطوارئ والاغلاق العام، بالرغم من إغلاق المؤسسات، وعدم قدرة العديد من النسـاء على مغادرة المنزل. اشـتملت هذه الاسـتراتيجية الاسـتجابة للطوارئ على النحو الاتي: تقديم الاستشارات من خط الأمان المجاني فيما يتعلق بقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي على مدار 24 ساعة، بالإضـافة لخدمة الإرشـاد الإلكترونية للنسـاء اللاتي يحتجن للدعم عبر وسـائل التواصـل الاجتماعي والبريد الالكتروني، وتقـديم خـدمـات حمـايـة النـاجيـات من العنف المبني على النوع الاجتمـاعي من خلال بيت الطوارئ على مـدار فترة الجائحـة، وتنفيذ تـدخلات إعلامية وحملات توعوية حول العنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال وســائل التواصل الاجتماعي والإذاعة والتلفزيون، من أجل التأكيد على تأثير المخاطر المتزايدة خلال الإغلاق على النساء، ونشر المعلومات التوعوية حول كيفية الوصول إلى الخدمات المتاحة والحماية.

1.1.1 تقديم خدمـات قانونيـة واجتماعيـة تكامليـة للنسـاء في فلسطين

خلال الفترة المشـــمولة بالتقرير، قدّم المركز الخدمات القانونية والاجتماعية إلى 403 امرأة وفتاة من جميع الأعمار، منهن 216 امرأة من رام الله والقدس، 187 منهن من جنوب الضـــفة الغربية. ومن بين هذه الحالات، تلقت 15 امرأة خدمات اجتماعية فقط، وتلقت 33 امرأة خدمات قانونية فقط؛ وحصـلت الغالبية (355 امرأة) على خدمات قانونية

واجتماعية مشتركة. تبين الجداول التاليـــــة الأرقام الإحصائية التي تعكس التدخلات وفقاً للموقع الجغرافي وطبيعة الخدمة المقدمة، إضافةً إلى معلومات ديموغرافية حول المتوجهات:

جدول رقم (1): تقرير عدد الحالات حسب طبيعة الخدمة والفروع

نوع الخدمة		اجتماعي	قانوني	قانوني واجتماعي	الاستشارات لمرة واحدة	المجموع
	رام الله	1	12	107	356	476
	الخليل	0	8	124	86	218
	القدس	0	2	94	188	284
	بيت لحم	0	11	29	78	118
	مركز الطوارئ	14	0	1	0	15
	المجموع	15	33	355	708	1111

جدول رقم (2): عدد المنتفعات من خدمات المركز القانونية والاجتماعية حسب الفئات العمرية والمكاتب

فئة العمر		رام الله	بيت لحم	الخليل	أريحا	القدس	مركز الطوارئ
	أقل من 15 عام	0%	0%	0%	7%	0%	7%
	20 – 16	8%	10%	11%	20%	6%	20%
	25 – 21	19%	42.5%	22%	7%	15%	7%
	35 – 26	40%	10%	45%	52%	35%	52%
	40 – 36	15%	22.5%	11%	7%	21%	7%
	فوق 40	18%	2.5%	11%	7%	23%	7%
	بدون إجابة	0%	2.5%	0%	0%	0%	0

جدول رقم (3): تقرير حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	عزباء	عقد قران- مخطوبة	زواج عرفي	متزوجة	تركت بيت الزوجية (انفصال مؤقت)	مطلقة	أرملة	مهجورة	المجموع
جميع الفروع	%3.75	%4.75	%0.25	%6	%61	%16.5	%0.75	%7	%100

جدول رقم (4): نسبة المنتفعات من خدمات المركز القانونية والاجتماعية حسب التحصيل العلمي

المستوى التعليمي	أمي	إبتدائي	إعدادي	ثانوي	جامعي/ دبلوم	لا يوجد إجابة

جميع الفروع	3%	5%	11%	43.5%	37.5%	%0

جدول رقم (5): تقرير حسب كيفيـة المعرفـة عن المركـز

كيفية المعرفة في المركز	مسوسات رسمية وغير رسمية	محاضرات / ورشات عمل/ توعية	محولة من متوجهة سابقة	المتوجهة كانت حالة سابقة	افراد	الاعلام	المحاكم	مجموع المكاتب
فرع رام الله	%16	%2	%6	%11	%28	0	%37	%100
فرع الخليل	%9	%2	%9	%22	%20	%1	%37	%100
فرع القدس	%17	0	%8	%12	%46	%1	%16	%100
بيت لحم	%2.5	0	%22.5	%12.5	%32.5	0	%30	%100
مركز طوارئ أريحا	%100	0	0	0	0	0	0	%100
النسبة من المجموع الكلي لكل الفروع	%15	%0.75	%9	%14.75	%29.25	%0.5	%30.25	%100

جدول رقم (6): تقرير حسب دخل الأسرة الشهري (بالشيكل) التي تعيش فيها المنتفعة

متوسط الدخل الشهري		رام الله	بيت لحم	الخليل	مركز الطوارئ	القدس
	أقل من 500	1%	0	56%	33%	42%

	1000 – 501	0	0	0	0	1%
	1500 – 1001	1%	0	6%	0	1%
	2000 – 1501	0	0	0	0	17%
	2500 –2001	1%	0	2%	27%	1%
	3000 –2501	95%	100%	36%	20%	38%
	لا يوجد دخل	2%	0	0	20%	0

جدول رقم (7): نسبة المنتفعات من خدمات المركز القانونية والاجتماعية حسب الجهة المحولة

الجهة المحولة	مراكز الشرطة	محاميين خارج المركز	جهات صحية / مستشفيات	السجون	المحافظات	التنمية الاجتماعية	المحاكم	مؤسسات أهلية ومراكز	توجهت بنفسها	أفراد
جميع الفروع	0.25%	2%	0.25%	0	0	3%	28%	8%	45.5%	13%

جدول رقم (8): تقرير حسب نوع القضية

قضايا طلاق وتفريق	قضايا نفقات	قضايا حضانة	قضايا خاصة بالمهر	قضايا حقوقية وإجرائية	قضايا مسكن وقضايا طاعة	المجموع
137	276	64	21	6	21	525
%26	%53	%12	%4	%1	%4	%100

جدول رقم (9): نسبة المنتفعات من خدمات المركز القانونية والاجتماعية حسب المنتهك (المعتدي)

أب	زوج	أخوة	خطيب	زملاء عمل	زوج سابق	أقارب من طرف الزوج	الأصدقاء أو الجيران
2%	85.5%	0.5%	2%	0.5%	9%	0.5%	0%

وبتحليل المعلومات الإحصائية أعلاه، نجد أن هناك بعض الحقائق الاجتماعية التي تؤدي إلى تفاقم االعنف ضد المرأة، وتتطلب دعمًا اجتماعيًا أو قانونيًا. تتمثل بالزواج المبكر، وتعدد الزوجات، والفقر، والبطالة، والحرمان من التعليم التي تحد من وصول النساء إلى حقوقهن القانونية والاجتماعية إضافة إلى الاستقلال الاقتصادي.

كما قام المركز بتقديم الدعم القانوني إلى 525 حالة جديدة، حيث يكون أحياناً لكل امرأة أكثر من قضـــية في المحكمة، وتمت متابعة 116 قضية من السنوات السابقة. منذ بداية العام حصلت محاميات المركز على 238 حكماً لصالح النساء، وتم إغلاق 145 من هذه القضايا من خلال الوساطة والتجسير من قبل المحاميات والأخصائيات الاجتماعيات في حين أن البقية لا تزال عالقة داخل المحاكم. من خلال التجســير والوســاطة، كان المركز قادراً على دعم الأطراف ذات الصــلة في الوصـول إلى حلول طويلة الأجل للمشـاكل التي تواجهها متوجهات المركز. وتمكنت معظم النســاء من المطالبة ببعض أو جميع حقوقهن من خلال اتفاقيات موقعة من الزوج / أحد أفراد الأسرة دون رفع القضية إلى المحكمة.

نلاحظ من خلال تحليل الحالات التي قام المركز بمتابعتها، أنّ معظم القضـــايا القانونية تدور حول قضـــايا الأحوال الشخصية، حيث كانت 53٪ من القضايا تتعلق بالنفقة، وأن 26٪ منها تتعلق بالطلاق، إضافة إلى 12٪ تتعلق بحضانة الأطفال. أما بالنســبة لبقية القضــايا، فإن 1٪ منها تتعلق بقضــايا حقوق عامة وتنفيذ أحكام قضــائية، وأن 4٪ تتعلق بالمهر، إضـافة إلى 4٪ تتعلق بالطاعة الزوجية والحقوق الخاصـة بالمسـكن. ومن الملاحظ أن النسـبة المرتفعة للقضـايا المتعلقة بالنفقة تعكس تدني الظروف المعيشـية لهؤلاء النسـاء اللواتي يفتقرن إلى الموارد الاقتصـادية الأخرى أو مصـادر للدخل، وبالتالي تعتبر النفقة، التي لا توفر الحد الأدنى من متطلبات المعيشـــة لهؤلاء النســـاء (حوالي 400-600 شـــيكل شهريًا)، مصدراً لدخل.

من الجدير بالذكر أنه تم تحويل 11.25٪ من النساء إلى المركز من قبل الشركاء ومقديم الخدمات، وأن 2٪ تم تحويلهن من محامين آخرين، وما نسبته 0.25٪ من وحدات الرعاية الصحية إضافة إلى 28٪ تم تحويلهن من قبل المحاكم. أما بالنسبة لبقية النساء أي ما نسبته 45.5% فقد توجهن مباشرة للحصول على خدمات المركز بكافة فروعه.

تقديم الاستشـارة القانونيــة والاجتماعيــة لمرة واحـدة للنســاء

عمل طاقم المركز المتخصص على تقديم استشارات قانونية واجتماعية متخصصة عبر المقابلات المباشرة مع النساء، أو عبر الهاتف والخط الآمن، حيث قدم استشارات خلال هذا العام ل 711 استشارة منها عبر الخط الآمن 356 استشارة، تركزت هذه الاستشارات في جانب استشارات اجتماعية متعددة حول العنف المبني على النوع الاجتماعي ومشاكل أسرية، وخلافات زوجية، ودعم وتمكين اجتماعي، اعتداءات جنسية، مشاكل زوجية، خدمات مؤسسات نفسية، خدمات بيوت آمنة، تحرش جنسي والتساؤل عن الخدمات المقدمة من قبل المركز، وخدمات مؤسسات أخرى ذات علاقة، كما تنوعت الاستشارات القانونية بين قضايا نفقة وحضانة وتفريق وطلاق ومهور قضايا لم الشمل، تنفيذ قرارات المحاكم، حضانة، مشاهدة، طلاق تعسفي، التأمين الوطني، نفقة، أموال مشتركة، حقوق قانونية لسيدات يتعرضن للعنف الجسدي، أجرة مسكن، ميراث، حقوق عمال، مهر مؤجل، استضافة، فسخ عقد زواج وغيرها من القضايا ذات العلاقة.

علاوةً على ذلك، لاحظ المركز أنّ نوع العنف ضـد المسـتفيدات في عام 2019 كان مركبًا من ناحية القضـايا الاجتماعية والاقتصـادية. 71٪ من المسـتفيدات لم يكملن دراسـتهن، أمّا بالنسـبة للوضـع الاقتصـادي، فإنّ 70٪ من دخل المستفيدات حوالي 500 شيكل. واتضح أنّ 10٪ من النساء كن ضحايا زواج مبكر تزوجن في سن 14-16 سنة. وأعربت بعض النســاء عن أن زواج الأقارب يمثل مشــكلة (حيث قد لا تتمكن النســاء من طلب الطلاق للحفاظ على العلاقات الأسرية، أو يحثهن على التنازل عن حقوقهن القانونية). وكان من الواضــح من خلال تحليل هذه الحالات أن العيش في نفس مكان أسرة الزوج أو في حي قريب قد يؤدي إلى خلافات أسرية خطيرة بســبب التدخل العام في الحياة اليومية للمرأة. وتجدر الإشارة إلى أن معظم النساء طلبن المساعدة بسبب العلاقات الزوجية خارج إطار الزواج.

قصـة نجـاح: مركـز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي يمكّن امرأة من الوصول إلى حقوقها القانونية والاجتماعية
توجهت امرأة إلى مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي تطلب الدعم للحصول على حضانة حفيدها، حيث أنّ الأم والأب مطلقان والطفل مع جدته والدة والده وترغب الجدة بالحصول على حضانة الطفل بعد أن تزوجت الام

حيث لن تتمكن من اخذ حضانة ابنها بسبب زواجها الجديد. تم التدخل من خلال وضع خطة تدخل ملائمة حيث تم عقد جلسة استشارية اجتماعية وقانونية مشتركة مع جدة وأم الطفل. الأم لم تعارض حضانة الجدة، ولكن كانت هناك شروط خاصة تتعلق باستضافة الطفل. ومن خلال الجلسة وجد مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي أن هنالك مشاكل بين الجدة والأم بسبب الطلاق الذي حدث بين الزوجين وانعكس ذلك على العلاقة بين الأم والجدة. من خلال الاستشارة الاجتماعية والقانونية المشتركة، نجح المركز في إزالة العقبات التي حالت دون تواصل الطرفين بطريقة جيدة من أجل المصلحة الفضلى للطفل. وأخيرًا، تمكن المركز من مساعدة كل من الأم والجدة لإيجاد حل وسط لمصلحة الطفل الفضلى من خلال الحضانة المشتركة (بين الجدة من الأب والجدة من الأم).

1.1.2 منظومة حماية متكاملة من قبل قطاعات مختصة بمجال حماية النساء

تقديم خدمة الحماية للنساء المهددة حياتهن بالخطر والناجيات من العنف

في عام 2020، قام المركز باستضافة 18 امرأة برفقة 4 أطفال في مركز الطوارئ في أريحا (كان هناك 3 نساء في مركز الطوارئ من العام الماضي)، حيث يوفر بيت الطوارئ الحماية الفورية للنساء اللواتي تتعرض حياتهن للتهديد وبحاجة إلى تدخل فوري. حيث يوفر مركز الطوارئ مساحة آمنة مؤقتة للنساء لطلب الحماية، وبالتالي لا يمكن أن يحل محل الحاجة إلى التغيير الاجتماعي والمجتمعي للتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وبتحليل الحالات التي تم استضافتها في مركز الطوارئ كانت هناك 8 نساء متزوجات و 8 غير متزوجات و 2 مخطوبات. وتجدر الإشارة إلى أنّ المركز قد استضاف فتاة دون سن 18 عامًا لمدة يومين فقط كاستثناء بسبب التهديد الكبير على حياتها نتيجة للهروب من المنزل بسبب علاقة خارج إطار الزواج ، حيث اتصل المركز بوزارة التنمية الاجتماعية وخاصة قسم الطفولة بهذا الشأن، الذيم قاموا بدورهم بالتدخل لإيجاد حل لمشكلة تلك الفتاة. من الجدير بالذكر أعمار النساء اللواتي تمت استضافتهن في مركز الطوارئ في العام 2020 تتراوح بين 14- 42 عام.

أما بالنسبة لنوعية القضايا التي تم تحويلها لتلقي خدمات الحماية في مركز الطوارئ فإنها كانت تتعلق بالهروب من المنزل نتيجة للخوف من رد فعل أو انتقام الأسرة من المتوجهة نتيجة لعلاقات أو الحمل خارج إطار الزواج، والابتزاز الإلكتروني، أوالعنف الأسري والحرمان من الحقوق. لاحظ المركز أن 79٪ من النساء تقل أعمارهن عن 30 عامًا، وأن 33٪ من النساء لم يكن لديهن أي مصدر دخل. علاوةً على ذلك، لاحظ المركز مزيجاً من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، وغياب الحوار الحر بين أفراد الأسرة، والإهمال العاطفي والاستغلال الإلكتروني، وكلها تؤدي إلى العديد من المشاكل الاجتماعية. كما أدّى الافتقار إلى فرص العمل والدراسة إلى زيادة التعرض للعنف المبني على النوع الاجتماعي بين النساء نتيجة لانعدام الفرص الأكاديمية والاقتصادية، حيث أن 69٪ من المستفيدات لم يكملن تعليمهن الجامعي.

تم تيسير التدخلات المهنية بالشراكة مع وحدة حماية الأسرة في الشرطة والمحافظة ووزارة التنمية الاجتماعية من خلال عقد 17 مؤتمر حالة، و 11 لقاء مع أسر النساء، واجتماعات مع اللجنة التنسيقية لبيوت الأمان في فلسطين. أدت هذه التدخلات إلى إعادة 8 نساء إلى أسرهن في ظروف أفضل مع التركيز على ضمان الوقاية من العنف والحفاظ على كرامتهن. وما زالت 4 سيدات موجودات في مركز الطوارئ عند إعداد هذا التقرير، بالإضافة إلى تحويل 4 نساء إلى بيت أمان آخر من أجل تلقي تدخلات طويلة المدى، كما وتم تحويل امرأة أخرى إلى مستشفى للأمراض النفسية بسبب اضطرابات نفسية شديدة، حيث قام المركز بتوفير تقييم نفسي لها بالتنسيق مع طبيب متخصص، وتمت مساعدة امرأة غير فلسطينية على السفر خارج فلسطين وإعادتها إلى وطنها.

وتجدر الإشارة إلى أن مركز الطوارئ في أريحا يلتزم بإرشادات وتوجيهات وزارة التنمية الاجتماعية بشأن تحويل النساء إلى بيوت الأمان أثناء كوفيد -19 ، والتي تشمل اختبار كوفيد -19 للنساء ضحايا العنف الأسري اللواتي بحاجة للحماية، بالتعاون بين وحدة حماية الأسرة في الشرطة ووزارة الصحة، لتوفير مساحة آمنة لحماية النساء لانتظار نتائج فحوصاتهن. علاوة على ذلك، تم تجهيز مكان خاص في مركز الطوارئ في أريحا مخصّص للحجر الصحي لمنع أي احتمال لانتقال فيروس كورونا إلى النساء الأخريات، حيث أن هذا المكان مزود بجميع المرافق؛ حمام ومطبخ صغير مع ثلاجة.

1.1.3 تطوير قدرات كادر وحدة الخدمات لتقديم خدمات قانونية واجتماعية نوعية

تزويد طاقم وحدة الخدمات بالمهارات والمعارف اللازمة لتقديم خدمات اجتماعية وقانونية نوعية ولقاءات توعية للنساء

يرى المركز أنّ التطوير الشخصي والمهني للمحاميات والأخصائيات الاجتماعيات هو أساس للحفاظ على تطوير قدرات وحدة الخدمات والتمكين المجتمعي للإستجابة لاحتياجات المرأة الفلسطينية، وتحسين الخدمات المقدمة للنساء اللواتي يعانين من التمييز المبني على النوع الاجتماعي في جميع الفروع. خلال هذا العام، عقد المركز جلستي إشراف عبر الزووم في أيار وحزيران لـ 14 محامية وأخصائية اجتماعية في وحدة الخدمات (كانت كل جلسة لمدة 4 ساعات)، وقد دار النقاش خلال الجلسات حول الجائحة وأثرها على تقديم الخدمات للنساء ضحايا العنف بالإضافة إلى التحديات التي واجهها الفريق كمقدم خدمات وبشكل رئيسي في توفير الحماية في مركز الطوارئ وتمثيل النساء في المحاكم الشرعية.

1.2 تعزيز مستوى المسؤولية المجتمعية تجاه حقوق المرأة ومكافحة التمييز ضد النساء

1.2.1 رفع الوعي المجتمعي في قضايا مناهضة العنف والتمييز ضد النساء

هذا العام، وبسبب انتشار فيروس كورونا، وإغلاق وحظر التجمعات الاجتماعية، اضطر المركز إلى تأجيل عقد جلسات التوعية في المجتمعات المحلية. وبالإستناد إلى خطة الاستجابة للطوارئ التي صمّمها المركز، قام المركز بتقديم المعلومات التوعوية للنساء من خلال وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام عبر الإذاعات والتلفزيونات المحلية، من أجل رفع الوعي حول مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي والتي ازدادت أثناء الإغلاق للحد من انتشار جائحة كورونا، إضافة إلى نشر المعلومات حول خدمات الدعم والحماية التي يقدمها المركز. هذا وشارك المركز في العديد من حملات نشر الوعي عبر وسائل التواصل الاجتماعي ومن خلال وسائل الإعلام. وقد كان الغرض من هذا ذو شقين. أولاً، مع اضطراب أنماط الحياة اليومية وصعوبة الوصول إلى خدمات الدعم والتحويل، كانت هناك حاجة إلى مزيد من المعلومات حول كيفية الوصول إلى الدعم والحماية للنساء المعرضات للخطر خلال فترة الإغلاق وإغلاق المؤسسات، ثانيًا، شدّد المركز على مسؤولية صانعي القرار ومقدمي الخدمات أثناء الجائحة ولجان الطوارئ في اتباع نهج أكثر حساسية للنوع الاجتماعي عند التعامل مع آثار جائحة كوفيد-19 وضمان حماية المرأة. منذ بداية حالة الطوارئ، من الجدير بالذكر أن المركز قام بتصميم نشرات إعلامية تم نشرها على نطاق واسع عبر صفحة الفيس بوك الخاصة بالمركز ووسائل التواصل الاجتماعي الأخرى الخاصة باللجان الأخرى مثل "مجموعة الحماية" التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، لتوفير المعلومات للنساء حول الوصول إلى الخدمات، وجميع المعلومات الخاصة بوسائل الاتصال ذات الصلة بالخط الآمن الخاص بالعنف المبني على النوع الاجتماعي التابع للمركز. واستمر نشرها ومشاركتها طوال الأزمة لضمان معرفة النساء المحتاجات للحماية بكيفية الوصول للخدمات.

عقد ورش توعية للنساء في المجتمعات المحلية لرفع وعيهن بحقوقهن القانونية والاجتماعية

قام المركز بدعم المركز النسوي شعفاط وجمعية إسعاف وطوارئ العيسوية في القدس، حيث تم إجراء 6 أنشطة توعوية في مجتمعاتهم (2 في العيسوية و 4 في شعفاط) استهدفت 75 امرأة، ركّزت الأنشطة على العنف الذي تتعرض له المرأة عبر وسائل التواصل الاجتماعي بما في ذلك الابتزاز الالكتروني والتحرش الجنسي، وتزويدهم بمهارات حول كيفية إنشاء آليات حماية لمنع الابتزاز الإلكتروني، بالإضافة إلى عقد جلسات توعية حول حقوق الميراث بين القانون والتقاليد وكيفية حماية الأطفال من العنف والتحرش أو الاعتداء الجنسي، وتأثير العنف على صحة المرأة والطلاق والتواصل الاجتماعي.

لم يتمكن المركز خلال العام 2020 من عقد جلسات توعية وجاهية بسبب انتشار فيروس كوفيد-19. عوضاً عن ذلك ومن أجل رفع الوعي العام حول ارتفاع مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي أثناء فترة الإغلاق وإعلان حالة الطوارئ للحد من انتشار جائحة كورونا، لجأ المركز إلى وسائل التواصل الإجتماعي والإذاعات، حيث قام بنشر

المعلومات حول خدمات الدعم والحماية التي يقدمها المركز وكيفية الوصول لها، وشارك في العديد من الحملات على وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام، هذا وشدّد المركز على مسؤولية صناع القرار ومقدمي الخدمات ولجان الطوارئ في اتباع نهج حساس للنوع الاجتماعي عند التعامل مع آثار الجائحة وضمان حماية النساء. كما وقام المركز منذ بداية حالة الطوارئ، بتصميم ملصقات إعلامية تم نشرها بشكل واسع عبر الفيس بوك ووسائل التواصل الاجتماعي الأخرى، ما وفّر معلومات للنساء حول الوصول إلى الخدمات، وجميع معلومات الاتصال ذات الصلة بخط المساعدة المجاني للمركز، واستمر المركز بنشر هذه النشرات طوال الأزمة لضمان معرفة النساء لكيفية الوصول للحماية. حيث بلغ وصلت هذه النشرات عبر التواصل الاجتماعي الى 31،072 شخص عبر الفيس بوك، وتمت مشاركة هذه المنشورات من قبل 1،491، أما على الإنستغرام فقد كان إجمالي الوصول الى 2000 شخص، وتمت مشاركة المعلومات من خلال 203 اشخاص.

خلال الستة أشهر الأولى من العام 2020، تمكنت الناشطات اللواتي تم تدريبهن بواسطة المركز من إجراء 10 جلسات توعية في القرى المحيطة ببيت لحم مثل زعترة والخضر ووادي فوكين وبيت فجار ونحالين، استهدفن خلالها 228 امرأة من مجتمعاتهن. تناولت الجلسات العنف المبني على النوع الاجتماعي، الزواج المبكر والحقوق المتعلقة بالطلاق والعنف الأسري، هذا وقامت الناشطات بتزويد النساء المشاركات بمعلومات حول مقدمي الخدمات في مجتمعاتهن مثل مركز المرأة والمؤسسات الأخرى القريبة بالإضافة إلى مقدمة حول نظام التحويل الوطني.

كما عمل المركز على تقديم برنامج توعوي إعلامي عبر إذاعة راية أف أم (بإسم إحنا معك) وقد شارك في تقديم لقاءات التوعية الإعلامية 20 مختصة من طاقم المركز والمؤسسات القاعدية الشريكة، حيث استطاع خلاله الوصول الوصول لعدد كبير من المشاهدات خلال فترة اللقاءات الإعلامية وقد تفاعل معها العديد من المستمعين عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وقد تكون أكثر حلقة واجهت هجوم من المجتمع المحلي حلقة قانون حماية الأسرة، حيث كان هناك غضب من خلال الكومنتات من خلال الجهات الملتزمة بالفكر التقليدي الأبوي. وبحسب تحليل المركز على صفحته على فيسبوك، فقد وصلت الحملة إلى 9580 شخصًا ، معظمهم من النساء بنسبة 80٪ و 20٪ من الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 34 عامًا في فلسطين. كان الناس من الضفة الغربية 65٪ ، 20٪ من غزة و15٪ من القدس. أما بالنسبة للتحليل الإذاعي ، فقد وصلت الحملة إلى 36499 شخصًا في فلسطين. أنظر الملحق أدناه

عقد 10 جلسات استشارية لناشطات نسويات شاركن في منهجية المركز في العام الماضي لمجموعة من 10 نساء

تم تشكيل مجموعة الدعم الذاتي لهذا العام من 12 ناشطة نسوية في منطقة بيت لحم، حيث تم عقد 10 لقاءات مع المجموعة و 40 ساعة إشراف وإرشاد، ركّزت الجلسات على آليات الدعم النفسي والأسري، باعتبارها إحدى أهداف المجموعة هي تطوير المهارات الشخصية التي تحرر الشخص من ضغوط الحياة. ومنها القلق والتوتر والاكتئاب وتدخل الآخرين خاصة وأن المرأة في المجتمع تعاني من ضغوط أسرية ومجتمعية. كما وتم التركيز على تعزيز مهارة توكيد الذات والتي تعني القدرة على التعبير عن المشاعر والأفكار والآراء والعواطف، سواء كان هذا التعبير شفهيًا من خلال الكلام أو الكتابة، أو جسديًا من خلال لغة الجسد، أو السلوك من خلال الأفعال. ومن خلال اللقاءات تم التأكيد على أهمية التعبير عن الذات من خلال تقنيات مختلفة أهمها النقاشات البناءة وعرض مواقف من الحياة على المشاركات ومن خلال هذه المواقف نوقش ماذا حدث وماذا كنا نريد.

تدريب 4 متدربين من الجامعات والكليات في مجال الخدمة الاجتماعية على ال Intake

قام المركز بتدريب أربعة طالبات من تخصص الخدمة الاجتماعية تتراوح أعمارهن بين 21 و25 عامًا كجزء من التدريب العملي لهن، تم تدريب الطالبات على استقبال الحالات عبر الخط الآمن واللقاءات المباشرة مع المستفيدات وتقديم الاستشارات لهن. حيث تم تعريفهن على خدمات والقواعد والمدونة الأخلاقية الخاصة بتقديم الخدمة أثناء

العمل مع المستفيدات، وقواعد ومبادئ عقد الاستشارات وجلسات الإرشاد، وكيفية دراسة الحالة وجمع المعلومات، وكذلك كيفية تحديد احتياجات المستفيدات في البداية والمشكلة التي تعاني منها وأخيراً آليات التوثيق اليدوية والإلكترونية. ووفقًا للتقييم القبلي والبعدي الذي أجراه المركز، فقد كشف أنّ خبرة المتدربات قد ازدادت بنسبة 85٪ بعد مشاركتهن في التدريب، وتمكنّ من تطوير معرفتهن بالعمل الاجتماعي وتقديم الخدمات للنساء ضحايا العنف.

1.2.2 تمكين المجتمع المحلي لمناصرة حقوق النساء

تطوير قدرات المهنيين/ات لتبني قضايا وحقوق النساء

نظّم المركز في شباط 2020 دورة تدريبية لمدة ثلاثة أيام بالتعاون مع نقابة المحامين والدائرة القانونية للمحكمة الدستورية في رام الله، بحضور 17 محامي/ة متدرب/ة وممثلين/ات عن الدائرة القانونية في المحكمة الدستورية الفلسطينية. خلال التدريب تم تعريف المشاركين/ات بمفاهيم النوع الاجتماعي والعنف المبني على النوع الاجتماعي في القانون والتشريعات في فلسطين وتأثير الذكورية على القوانين والتشريعات الحالية، هذا وتناول التدريب المرأة الفلسطينية في القانون، ولا سيما قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات والمسودة الحالية لقانون حماية الأسرة من العنف. علاوةً على ذلك، سلّط التدريب الضوء على التمييز ضد المرأة الفلسطينية في النظام القانوني والاجتماعي والتي تتطلب الإصلاحات القانونية، كما تطرقت الجلسات إلى الاتفاقيات الدولية التي انضمت لها دولة فلسطين وآليات المساءلة فيما يتعلق بالتزام دولة فلسطين تجاه هذه الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

كما عقد المركز تدريباً لعدداً من المدافعين/ات عن حقوق الإنسان في كانون الأول بمشاركة 19 مشارك/ة (18 إناث، 1 ذكور) من ناشطين/ات وأعضاء في مؤسسات المجتمع المدني، استمر التدريب لمدة 4 أيام وبواقع 20 ساعة. ركّز التدريب على المفاهيم الرئيسية للمساواة بين الجنسين، التعرف على أدوار واحتياجات الجنسين، هذا وتم تعريف المشاركين/ات بمفهوم العنف ضد المرأة، والتطرق للسياق التاريخي لمشروع قانون حماية الأسرة، إضافة لعرض المسوغات الاجتماعية والقانونية لإقرار القانون، وتم عرض النسخة الأخيرة من مشروع القانون مع ملاحظات مؤسسات المجتمع المدني على هذا المشروع. هذا وتضمن الجزء الثاني من الجلسة تمارين تدريبية تفاعلية مع المتدربين لفهم القانون بشكل أفضل من خلال تقديم دراسات حالة لمناقشتها بين مجموعات العمل، وكذلك التعريف بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وآليات حماية حقوق الإنسان، كما تم التركيز على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتقارير الظل المقدمة إلى لجنة المعاهدة. وقد جرت مناقشة تفاعلية بين المتدربين من خلال توفير تمرين دراسات الحالة للمناقشة والمراجعة بالإشارة إلى مقالات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

تطوير مهارات المحامين/ات الشرعيين/ات المتدربين/ات على إجراءات المحاكم وفن الترافع أمام المحاكم الشرعية لتقديم خدمة قانونية أفضل للنساء

رغم الظروف الوبائية واتخاذ كافة الإجراءات الوقائية من أجل السلامة العامة للجميع فقد عمل مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي على تنظيم سلسلة من الدورات التدريبية للمحامين/ ات الشرعيين/ات في عدة محافظات وهي رام الله، الخليل، بيت لحم و القدس، حيث استهدفت هذه الدورة 74 مشاركاً من المحامين/ات الشرعيين/ات المتدربين من مختلف المحافظات، في 5 دورات تدريبية واستمرت هذه الدورات لما مجموعة 25 لقاء تدريبي، ما معدله 35 ساعة تدريبية لكل مجموعة. وكان من أهم القضايا التي تناولتها الدورات التدريبية: إجراءات التقاضي والمرافعة في المحاكم الشرعية، ومدى موائمتها مع الاتفاقيات الدولية، و قانون أصول المحاكمات الشرعية والأحوال الشخصية، وإجراءات التقاضي بالمحاكم الشرعية في إطار القضايا الحساسة للنوع الاجتماعي، وتميزت الدورة التدريبية في القدس بالعمل على رفع مستوى الوعي القانوني الشرعي لدى المتدربين/ت، من خلال استعراض القوانين المطبقة والسارية في مدينة القدس والضفة الغربية، وكيفية المواكبة القانونية لكل ما يستجد على الواقع القانوني للتعقيدات المركبة بمنطقة القدس، وعالجت التدريبات قضايا مهمة كأخلاقيات المهنة وآليات التعامل مع النساء المعنفات من

منظور نسوي وقانون الأحوال الشخصية، بالإضافة إلى قانون أصول المحاكمات الشـــرعية و التدرّج التاريخي لقانون الأحوال الشخصية وتقسيمات قانون الأحوال الشخصية في فلسطين وانعكاس تنازع للقوانين في القدس على وصول النساء لحقوقهن، وكذلك الاتفاقيات الدولية وموائمة وإدماج هذه الاتفاقيات بالقانون الوطني وانعكاساتها على النساء بما يتعلق بقانون الأحوال الشـخصـية والعقوبات وغيرها من القوانين ذات الصـلة، والاسـتحقاقات الوطنية القانونية للموائمة مع الربط بالإطار التشـريعي التاريخي المنطبق في فلسطين والمعيقات والتحديات العامة والخاصة من احتلال وانقسام داخلي وتشريعات بالضفة وأخرى بغزة.

ومن الجدير بالذكر أنّ هذا التدريب يأتي ضمن برنامج تدريبي متخصص للمحامين/ ت الشـــرعيين، والذي بدأه المركز منذ عام ٢٠١٦، والذي يستهدف سنوياً أكثر من ٧٠ محامية ومحامياً، ويهدف هذا البرنامج التدريبي إلى تطوير مهارات وقدرات المحامين/ ت الشـرعيين المتدربين في قانون أصول المحاكمات الشرعية وقانون الأحوال الشخصية وإجراءات الدعاوي في المحاكم الشرعية من منظور حقوقي نسوي.

عقـد جلسـات توعيـة للنشطاء من الأحـزاب السياسيـة حـول حقـوق المرأة والمناصرة

في أيلول 2020 عقد المركز ورشـتي عمل بالتعاون مع جمعية النجدة الاجتماعية لتنمية المرأة الفلسـطينية في طولكرم وجمعية مدرســة الأمهات في نابلس. هدفت ورش العمل إلى مناقشـــة أهمية قانون حماية الأسرة من العنف وآليات الدفع والتأثير لإقراره. هذا وشارك في هذه الورشات أكثر من (55) ممثل/ة عن الأحزاب السياسية ومؤسسات حقوق الإنسان حيث تم خلالها مناقشة أهمية دور الأحزاب السياسية في رفع الوعي بالقانون ودعم حملات المناصرة لإقراره، بالإضافة إلى التركيز على دور الإعلام في تبني قضايا المرأة في توعية الجمهور العام بالقانون.

هذا وعقد المركز جلسـة توعية أخرى مع الأجهزة الأمنية بناءً على طلبهم لمناقشـة اتفاقية القضـاء على جميع أشـكال التمييز ضد المرأة وتوضيح أهم بنود الاتفاقية وأسباب الهجوم العنيف الأخير على الاتفاقية. وقد حضـــر هذه الدورة أكثر من 300 مشـارك/ة. تم تنفيذ هذه الأنشـطة بعد المشـاركة في تدريب مكثف حول حملات المناصرة التي نظمها بهدف تنفيذ حملة وطنية للمناصرة والضغط على الحكومة الفلسطينية لإقرار قانون حماية الأسرة من العنف.

عقد تدريب لقطاع العدالة ذكوراً وإناثاً حول النوع الاجتماعي، الذكوريـة وحقوق المرأة في الاتفاقيات والمواثيق الدوليـة؛ خاصـة اتفاقيـة القضاء على جميع أشكال التمييز ضـد المرأة "سيـداو"

عُقد التدريب في تشـرين الأول وتشـرين الثاني من العام 2020 لمدة أربعة أيام، بحضور 15 مشارك/ة من قطاع العدالة اللذين تم تدريبهم من قبل مستشار خارجي وفريق المناصرة بالمركز. ركّزت الجلسات على الاتفاقيات الدولية والتزامات السلطة الفلسطينية بمواءمة التشريعات الوطنية بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية وخاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتقرير الرسمي لدولة فلسطين وتقارير الظل المقدمة إلى لجنة المعاهدات، إضافة إلى آليات تعزيز مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار في قطاع العدالة. في نهاية التدريب، تم تقديم ملخص حول مواضيع التدريب ومناقشة العديد من التوصيات التي تم رفعها من قبل المشاركين/ات الذين قاموا بتقييم إيجابي لجلسات المناقشة من حيث التفاعل بين المشاركين، ونوعية المناقشة، والمواضيع والمستشار الخارجي.

وبحسب التقرير التحليلي للتقييم، قام 12 مشاركاً بتعبئة التقييم: 33٪ من المشاركين كانوا من الفئة العمرية 15-29؛ بينما كان 42٪ من الفئة العمرية 30-59 ، في حين كان 25٪ من المشـــاركين من الفئة العمرية 60 ســـنة فأكثر. أما بالنســـبة لتحليل المعرفة المســـبقة للمتدربين عن المواضـــيع التدريبية؛ فقد كانت نتائج ال12 مشـــاركًا اللذين قاموا بتعبئة التقييم على النحو التالي: أفاد 83٪ أن لديهم معرفة مســـبقة بمحتوى التدريب؛ بينما ذكر 17٪ أنها معرفة جديدة لديهم، إلا أن 17٪ أفادوا أن التدريب كان فعالاً للغاية، وأفاد 67٪ بأنه فعال إلى حد ما. علاوة على ذلك، من بين 17٪ ممن ذكروا أنها معارف جديدة، يشـير التوزيع إلى: أفاد 17٪ أن التدريب كان فعالاً للغاية في إضـافة معارف جديدة لقدراتهم.

المشاركـة والمبادرة بتنظيم أنشطـة لحملة 16 يومـاً لمناهضـة العنـف ضـد المرأة مـع المؤسسات الشريكـة

في العام 2020، عقد المركز 4 حلقات نقاش (طاولة مستديرة) خلال حملة ال 16 يومًا والتي تنوعت ما بين الجلسات الوجاهية وتلك وعبر آلية الزووم. الأولى تم عقدها في 30 تشـرين الثاني حول قانون الخدمة المدنية في رام الله، شارك فيها أكثر من 10 ممثلين/ات من ديوان الخدمة المدنية، وزارة شؤون المرأة، مؤسسات المجتمع المدني، مؤسسة كير، ونقابة المحاميين. وفي خضم الورشة قام المركز بعرض المبررات من أجل تعديل القانون بالإضافة إلى عرض ومناقشة التعديلات المقترحة لتعديل قانون الخدمة المدنية بما يتوائم مع التزامات الدولة الفلسـطينية مع المعايير الدولية لحقوق المرأة. ومن الجدير بالذكر أنّ المركز قام بتطوير ورقة سياساتية عامة لتعديل مشـروع قانون الخدمة المدنية تحت عنوان "نحو قانون خدمة مدنية عادل وحسـاس للنوع الاجتماعي" بهدف مراجعة أولية عامة لقانون الخدمة المدنية الساري حالياً والمراحل المختلفة التي مرت بها عملية اقتراح مسودة جديدة للقانون، ومناقشة التعديلات التي من أجل تعزيز المسـاواة المبنية على النوع الاجتماعي في قطاع الخدمة المدنية، حيث سـيتم بعد ذلك تصـميم دراسـة معمقة حول الفجوات في قانون الخدمة المدنية التي تحد من وصـول النسـاء لمراكز صـنع القرار، حيث سـيقوم المركز بجمع المعلومات الأولية من خلال المقابلات المعمقة والمجموعات البؤرية خلال العام 2021 لجمع البيانات من أصحاب العلاقة لعكسها في الورقة البحثية وتقديم توصيات بشأن الوسائل والآليات اللازمة لإزالة العوائق التي تحول دون حصول المرأة على مناصب قيادية في قطاع الخدمة المدنية.

وعُقدت حلقة النقاش الثانية في 1 كانون الأول 2020 بالتعاون مع الاتحاد العام للمرأة، والائتلاف الأهلي لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في كل من رام الله وغزة (عبر الزووم). وذلك بمشاركة (24) مشارك/ة من المؤسـسـات الحكومية وغير الحكومية بما فيها وزارة شـؤون المرأة، ومؤسـسـات المجتمع المدني والمؤسـسـات القاعدية. هدفت الحلقة إلى تسـليط الضـوء على دور المرأة في لجان الطوارئ الوطنية ولجان الدعم التي تم إنشـاؤها على مستوى المحافظات للاستجابة لتفشي فيروس كورونا، حيث تم تناولت الجلسة الأولى موضوع مشاركة المرأة في لجان الطوارئ خلال جائحة كورونا وآلية إشراك المرأة في لجان الطوارئ والتي اعتمدت على التمثيل الحزبي والسياسي، حيث لم تتمكن مشاركة المرأة في لجان الدعم على مستوى المحافظات من تعزيز دور المرأة بشكل كاف في الاستجابة لـكوفيد-19 أو المشاركة في عملية صنع القرار. أما الجلسة الثانية فقد كانت حول المشاركة السياسية للمرأة كجزء من خطة العمل الوطنية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325، والتي قامت بتسليط الضوء على قصص النجاح المتعلقة بمشاركة المرأة في الاستجابة لحالات الطوارئ خلال كوفيد-19 وتحويل الأزمة إلى فرصة للنساء ومؤسسات حقوق الإنسان والمؤسسات النسوية لتعزيز أجندة المرأة والسلام والأمن والتأثير على صناع القرار لإشراك النساء في أي خطط استجابة طارئة مستقبلية. وتلا الجلسات أسئلة ومداخلات من المشاركين/ات مما أثرى النقاش، وخلصت جلسة النقاش بجملة من التوصيات أهمها: أهمية تسليط الضوء على قصص النجاح المتعلقة بمشاركة المرأة في الاستجابة الطارئة لكوفيد-19، أهمية تحويل الأزمة إلى فرصة لمؤسسات حقوق الإنسان والمؤسسات النسوية لتعزيز أجندة المرأة والسلام والأمن والتأثير على صانعي القرار لإشراك النساء في أي خطط استجابة طارئة مستقبلية.

هذا وقام المركز بإطلاق ورقة بحثية حول "تجربة قانون حماية الأسرة من العنف بالأراضي الفلسطينية ومعيار العناية الواجبة" وذلك في كانون الأول 2020 بمشاركة (29) مشارك/ة (25 إناث، و4 ذكور) من مؤسسات نسوية ومؤسسات حقوق الإنسان وناشطات نسويات. تركّز الدراسة على تجربة قانون حماية الأسرة من العنف في دولة فلسطين وتركّز بشكل خاص على التزام الدولة بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي انضمت إليها فلسطين، وتستعرض أهمية مدى مراعاة دولة فلسطين للممارسات الجيدة بالأخص مبدأ "العناية الواجبة" والذي ساهم في تغيير الانطباع السائد بأنّ التدخل في الانتهاكات والعنف الذي يحدث داخل إطار الأسرة لا يقع ضـمن مسـؤولية الدولة، وبأن ما يحدث داخل الأسرة يقع ضمن الحياة الخاصة للناس، بل على العكس ووفقاً لمعيار العناية الواجبة، يتوجب على الدولة الإلتزام بهذا المعيار من أجل توفير الحماية للفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً، وملاحقة مرتكبي العنف قضائياً ومعاقبتهم، وتوفير سبل

الانتصاف للنساء المتضـررات من هذا العنف، هذا وتستعرض الدراسة أهم المرجعيات والأطر الدولية والإقليمية التي تبنت هذا المعيار ومقارنتها مع مدى التزام دولة فلسطين في ترسيخ هذا المعيار في تشـريعاتها المحلية بالأخص قانون حماية الأسرة.

كما عقد المركز في كانون الأول طاولة مستديرة عبر تقنية زووم بعنوان "مـن الحمايـة والوقايـة إلى المساءلـة: دور الحكومة في حماية المرأة بشكل عام والمدافعين عن حقوق الإنسان خلال جائحة كورونا"، بمناسبة الذكرى العشـرين لقرار مجلس الأمن 1325 وقام بتنظيمها مركز المرأة بالتعاون مع الاتحاد العام للمرأة الفلسـطينية، الائتلاف الوطني لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. شـارك فيها (17) مشـارك/ة (15 إناث، و2 ذكور) من مؤسسـات المجتمع المدني والمؤسسـات النسـوية والوزارات. تناولت الطاولة المسـتديرة ثلاثة حلقات نقاش، الأولى: حول الحقوق الصـحية وارتباطها بجائحة كورونا، الثانية: التحالف الوطني لإقرار قانون حماية الأسرة من العنف، والثالثة حول: العنف الإقتصـادي خلال جائحة كورونا. وانتهت الجلسـة بجملة من التوصـيات أبرزها الحاجة إلى سياسات محددة يجب أن تتبناها الحكومة الفلسـطينية لتوفير خدمات صحية ذات صلة ومتجاوبة للمرأة في أوقات الطوارئ، أهمية العمل مع الأحزاب السياسية المختلفة للضغط على الحكومة لتبني قانون حماية الأسرة وأنها ليست مجرد قضـية نسـوية وهناك حاجة لإشراك الفئات الاجتماعية المختلفة في عملية التأثير على الحكومة لتبني القانون، توسـيع التحالف الوطني ليشـمل ممثلين/ات عن المجتمع المدني، هذا وسـيقوم المركز بتوثيق جميع التوصـيات الصادرة عن النقاش في رسالة ستيم توجيهها إلى مجلس الوزراء وسيتم خلالها طلب اجتماع عبر الزوم مع رئيس الوزراء لعرض التوصيات ومطالبتة بالرد على أسئلة واستفسارات المؤسسات النسوية.

1.3 تطوير قدرات الفاعلات والفاعلين والمؤسسـات النسويـة القاعدية والقطاعات المختصة لحمايـة ومناصرة قضايا النسـاء

1.3.1 توسيـع نطاق الخدمات القانونية والاجتماعية المقدمـة للنساء المعنفات في المناطق المهمشة عبر بنـاء قدرات المؤسسـات القاعديـة النسويـة

عمل المركز منذ العام 2005 مع المؤسسـات القاعدية في المناطق النائية والمهمشة في الضفة الغربية من أجل تطوير قدرتها على الدفاع عن حقوق المرأة الفلسـطينية نشـر الوعي حول الخدمات المتاحة، وتقديم الخدمات الاجتماعية والقانونية للنساء في المجتمعات النائية والمهمشة.

تطويـر قـدرات المؤسسـات القاعديـة لتقديـم الخدمـات للنسـاء في المناطـق النائيـة والمهمشـة

عقد المركز تدريباً متخصصاً في تجنيـد الفاعلين المجتمعيين وتوثيـق قضايـا العنـف للطاقم العامل في المؤسسات القاعدية الشـريكة ضـمن المشـروع وهي جمعية النجدة وجمعية طوباس الخيرية حيث اسـتهدف الأخصـائيات والمحاميات والفريق الإداري المتابع بالإضافة إلى متطوعي المؤسسات وكان عدد المشاركات 10 من الطاقم، في 5 أيام تدريبية 30 سـاعة، قدمتها المدربتين المتخصـصـتين في قضـايا العنف والحماية فاتن نبهان ورانية صـلاح الدين. وقد ارتكز التدريب على المحاور التالية: مرحلة نقل خبرات وتدريب وكلاء تغيير وهذا كان يحتاج منا للتركيز بالعمل على مفهوم وكلاء التغيير وكذلك على مفهوم نقل الخبرة والآليات الخاصـة التي يشـملها التي تعتمد على آليات تدريب مختلفة ومضامين معينة تساهم بتمكين الفئات المختلفة، مفهوم المجموعات ودور الميسـرة في المجموعات، وأهم الصفات فيه على المستوى الشخصـي والمهني التي تساهم بنجاح المجموعة، والقواعد الرئيسية التي تحكم العمل في المجموعات، العمل مع الرجال واسـتهدافهم على اعتبار أنّ تجنيد الرجال لصـالح قضـايا المرأة يعزّز تأييد المجتمع الذي يعتبر ذكوري بشـكله العام، ومفاهيم الذكورة والنوع الاجتماعي، أهمية تطوير فكرة وكلاء التغيير وتجنيد الرجال من أعضاء لجان الحماية، حيث دار نقاش طويل حول المعايير الأساسية لاختيار أعضاء اللجان، كيف سيتم العمل مع لجان الحماية، حيث تم التأكيد أن العمل يتم على ثلاث مراحل أسـاسـية هي الفكرة والسـلوك والتوجهات، تطبيقات

عملية في العمل مع لجان الحماية من حيث التشكيل والتجنيد وبناء القدرات ومرحلة نشـــر المعرفة، ومرحلة التوثيق والمتابعة والتقييم وعكس قصص التغيير والاستفادة من الإعلام في الترويج لهذا العمل المهم.

كما تم تنظيم دورة تدريبية متخصصة في مهارات التدخل الإرشادي بإستخدام الفن "سايكودراما"، واستهدفت الدورة، والتي اسـتمرت لمدة ثمانية أيام (48 سـاعة)، 15 مشـاركة من طواقم العمل في تقديم الخدمات الاجتماعية والقانونية في المركز وفي المؤسـسـات القاعدية الشـــريكة في عدة محافظات، تضـمن التدريب اسـتعراض وتقديم بعض أدوات التدخل الإرشادي غير التقليدية، والتي تساهم في بناء خطط تدخل مع النساء ضحايا العنف، ومساعدتهن على تجاوز الخبرات الصـــادمة التي واجهنها خلال تعرضـــهن للعنف الأسري ومســـاعدتهن في إدارة أزماتهن، وجاء هذا النوع من التدريب لتعميق التدخلات مع النسـاء ضـحايا العنف سـواءً على المسـتوى الفردي أو الجماعي. أكدت المشـاركات أن هذا التدريب يسـاعد في التعامل مع النسـاء المعنفات، وأيضـاً يكسـب الأخصـائيات الاجتماعيات العديد من المهارات والأدوات، وتركز على استخدام أدوات فنية كالرسم، والدراما والموسيقى وغيرها من المواد والفعاليات لمساعدة الفئات المستهدفة في العمل على الصعوبات الاجتماعية والنفسية." وأوصت المشاركات بضـــرورة تطبيق هذا التدريب ونقل التجربة لفئات أخرى من مقدمي الخدمات، وضرورة توفير هذا التدريب لمقدمي خدمات في عدة مجالات وأهمها العاملات في مراكز الحماية لما له من فائدة كبيرة على المشـاركين، كما أوصـت المشـاركات ضرورة عقد لقاءات إشرافية اسـتكمالية تسـاعد في تعميق التدربة وعكس الجانب التطبيقي، وأشـارت تحليل نتائج التقييم أن 96% من المشـاركات أشرن أن هناك استفادة كبيرة من التدريب ورضا بشكل ممتاز عن التدريب واالأساليب التدريبية.

هذا وتم عقد تدريب متخصص لمدة 5 أيام تدريبية شارك فيها 28 مشارك/ة 5 منهم ذكور من طواقم المؤسسات القاعدية الشريكة ومقدمي الخدمات أعضاء شبكات الحماية، وقد تم تنظيم التدريب بما يتلائم مع الاحتياج الذي أفرزته الأزمة الصحية الأخيرة من جائحة كوفيد-19 والتي ألقت بظلالها بشكل واضح على مقدمي الخدمات على المستوى المهني والشخصي و صعوبة توفير بدائل للنساء بشكل عام والمعنفات منهن بشكل خاص، تحت عنوان "العمل كفريق في ظل الأزمات والرعاية الذاتية لمقدمي الخدمات" حيث هدف التدريب التخصصي إلى مساندة مقدمي الخدمات للنساء المعنفات بما يسهم بتحقيق استجابة أفضل لدعم وحماية النساء المعنفات. وتمحورت موضوعات التدريب على المفاهيم والمهارات التالية: إدارة الازمات (مفهوم الأزمة، مسبباتها، المؤشرات الدالة لحدوثها، أخطارها، طرق الوقاية منها وطرق التدخل لإدارة الأزمة في حال حدوثها) مع التركيز على جائحة كورونا الحالية، العمل كفريق (مفهوم الفريق، تحديات العمل كفريق، التناغم بين أعضاء الفريق، ميزات الفريق، آليات الحفاظ على تماسك الفريق، مع التركيز على عمل الفريق خلال الأزمات خاصة الجائحة الحالية، الرعاية الذاتية (المفهوم، المنطلقات، أسباب ومسببات التوتر، آليات إدارة التوترات ورعاية الذات). ومن أهم النتائج العامة للتدريب: إعطاء مقدمي ومقدمات الخدمات مساحة مشاركة مختلفة للخروج من أجواء العمل الضاغطة ضمن إجراءات صحية آمنة، يستطيعون بها التخفيف من أعباء العمل والروتين التي ألقت بثقلها عليهم في ظل الجائحة، ولا سيما القطاعات التي زادت عليهم المسؤوليات الصحية والشرطية والاجتماعية منها، التميز بين الدوافع والأسباب والتداعيات لدى أي فريق خلال فترة الأزمة، العلاقة بين إدارة الأزمة وأزمة الإدارة داخل الفريق خلال الأزمات، المسؤولية الفردية والخلاص الفردي خلال الأزمات، تعزيز قدرة الفريق على رؤية العلاقة بين لوم الذات والشعور بالعجز وقدرتنا على تحسس الإيجابيات ولو كانت بسيطة لأي أزمة، أصبح لدى المشاركين/ات فهم أعمق لمفهوم التغيير، أين نضع الجهد في تغير الآخرين أم بتغير أنفسنا؟ قبول الآخر المختلف وآليات القبول الغير مشروطة، ولا سيما لواقع النساء المعنفات في ظل الافتراضات المجتمعية والثقافة التي تلصق بالنساء وصمات مجتمعية، ووعي المشاركين والمشاركات بطبيعة التحديات التي تواجه مقدمي الخدمة عن بعد من حيث التقنيات والرضى والوقت والاستجابة.

ومن أجل المتابعة المســتمرة لمتطلبات العمل ومراجعة وتقييم خطط التدخل والخدمات المقدمة، عقد المركز عدّة جلسات متابعة وإشراف ل 10 موظفات من المؤسسات القاعدية الشريكة، عبر آلية الزووم والواتس أب بسبب حالة الطوارئ ومنع التجمعات، من أجل الحفاظ على التواصل مع فريق الأخصائيات الاجتماعيات والمحاميات. وقد مكن

هذا مركز المرأة من الاستمرار في تقديم الدعم المباشر لموظفات المؤسسات القاعدية الشـــريكة بشأن التحديات التي واجهنها أثناء تقديم الخدمات أثناء الإغلاق، وآليات إشراك أعضاء المجتمع في لجان الحماية.

أما فيما يتعلق ببناء قدرات المؤسسات القاعدية في القدس، هذا العام وبسبب الجائحـــة تم استبدال لقاءات التوعية للمؤسـسـات القاعدية بلقاءات إعلامية توعوية حول العنف المبني على النوع الاجتماعي وحقوق المرأة ونوع الخدمات المقدمة في القدس، وذلك بالتعاون مع راديو "يبوس" والتي كانت بمثابة مبادرة إعلامية توعوية بالشـــــــراكة مع المؤسـسـات القاعدية تضـمنت 5 حلقات إذاعية شـملت نقاش حول العنف ضـد المرأة، الخدمات المقدمة للنسـاء ضـــحايا العنف، والحقوق القانونية والاجتماعية للمرأة في القدس. ركّز البرنامج على الحقوق والتحديات التي تواجه المرأة في المحاكم الشرعية ومحاكم شؤون الأسرة في القدس، وتأثير تنازع القوانين على حقوق المرأة. تم الإعداد للمبادرة الإعلامية خلال يومين تدريبيين حول الخطاب الإعلامي وكيفية التعامل مع الإعلام من خلال الكادر الإذاعي، شـــارك فيهما 5 موظفات من المركز والمؤسسات القاعدية، كما تضمنت المبادرة نشـــرة إذاعية يومية توضح الخدمات التي يقدمها المركز ومعلومات الاتصال به.

توفير الخدمـــات القانونيـــة والاجتماعيـــة للنســـاء ضحايـــا العنف بالشراكـــة مـــع المؤسســـات القاعديـــة

عمل المركز خلال العام 2020 على استكمال العمل بروح الشـــراكة مع المؤسسات القاعدية التي بدأ الشراكة معها منذ العام 2005، من خلال برنامج بناء قدرات مؤسـسـات قاعدية وكان أحد أهم أهداف البرنامج توسـيع نطاق الخدمات المقدمة للنساء ضحايا العنف، حيث استطاع المركز بالشـــراكة مع المؤسسات القاعدية من توفير الخدمات للنساء ضـــحايا العنف في محافظات طوباس وجنين وطولكرم وقلقيلية وأريحا وجنوب الخليل، حيث تم تقديم الخدمات لـ385 سيدة سواء خدمات الاستشارة أو الإرشاد القانوني والاجتماعي والترافع بالمحاكم.

حيث قدمت جمعية النجدة الاجتماعية – طولكرم، الخدمات القانونية والاجتماعية لـ 80 ســـيدة في أمس الحاجة إليها، منهم 40 سيدة قُدمت لهن الخدمات الاجتماعية والقانونية؛ وقُدمت إرشاد اجتماعي لـ5 سيدات، وأمّا الخدمة القانونية فقد تم تقديمها لـ 10 سيدات، كذلك تم تقديم استشارات اجتماعية وقانونية لـ 25 سيدة، وتم الترافع أمام المحاكم الشرعية لـ 40 قضية في المحكمة منها، حيث تم الحصول على 30 قرار في صالح المرأة والباقي ما زالت جارية، معظم الحالات تمحورت حول الحرمان من الحقوق من أفراد الأسرة أو من الزوج خصـــوصـــاً المهر المؤجلة، والعنف الجسدي والجنسي، وحضانة الأطفال والمشاكل المتعلقة بالأسرة بما في ذلك الطلاق والانفصال والنفقة.

فيما قدمت جمعية طوباس الخيرية الخدمات القانونية والاجتماعية لـ 72 ســـيدة في أمّس الحاجة إليها، منهم 32 ســـيدة قدمت لهن الخدمات الاجتماعية والقانونية المشـــتركة؛ وقدمت إرشـــاد اجتماعي لـ 3 ســـيدات، وأما الخدمة القانونية فقد تم تقديمها لـ 5 سـيدات، كذلك تم تقديم اسـتشـارات اجتماعية وقانونية لـ 30 سـيدة، وتم الترافع أمام المحاكم الشـرعية لـ 50 قضية في المحكمة منها، تم الحصول على 44 قرار لصالح المرأة والباقي ما زالت جارية، معظم الحالات تمحورت حول الحرمان من الحقوق من أفراد الأسرة أو من الزوج خصوصاً المهر المؤجلة، والعنف الجسـدي والجنسي، وحضانة الأطفال والمشاكل المتعلقة بالأسرة بما في ذلك الطلاق والانفصال والنفقة.

وســـاهمت جمعية نهضـــة بنت الريف في تقديم الخدمات القانونية والاجتماعية لـ 154 امرأة في أمس الحاجة إليها، منهم 50 ســـيدة قُدمت لهن الخدمات الاجتماعية والقانونية؛ وتم تقديم إرشـــاد اجتماعي لـ19 ســـيدة، وأما الخدمة القانونية فقد تم تقديمها لسيدة واحدة، كذلك تم تقديم استشارات اجتماعية وقانونية لـ 84 سيدة، وتم الترافع أمام المحاكم الشرعية لـ 48 قضية في المحكمة منها، تم الحصول على 33 قرار لصالح المرأة والباقي ما زالت جارية، معظم الحالات تمحورت حول الحرمان من الحقوق من أفراد الأسرة أو من الزوج خصوصاً المهر المؤجلة، والعنف الجسـدي والجنسي، وحضانة الأطفال والمشاكل المتعلقة بالأسرة بما في ذلك الطلاق والانفصال والنفقة.

أمّا جمعية سـيدات أريحا فقد قامت بتقديم الخدمات القانونية والاجتماعية لـ79 سـيدة في أمس الحاجة إليها، منهم 15 ســـيدة قُدمت لهن الخدمات الاجتماعية والقانونية؛ وقدمت إرشـــاد اجتماعي لـ15 ســـيدة، كذلك تم تقديم

استشارات اجتماعية وقانونية ل 50 سيدة، وترافعت أمام المحاكم الشرعية ل 10 قضايا في المحكمة منها تم الحصول على 8 قرارات لصالح المرأة والباقي ما زالت جارية وتم مساعدة سيدة واحدة في تنفيذ قرارات و2 قضية تم تحضير اتفاقيات وتوثيقها بالمحكمة الشرعية، هذا ويلاحظ أنه خلال هذه الفترة كان هناك تحديات كبيرة في المحاكم الشرعية حيث من أُغلقت لفترة طويلة وحين أُعيد افتتاحها كان القاضي المنتدب لمحكمة أريحا يأتي يوم واحد بالأسبوع وغالبية الأسابيع يعتذر لسوء الأوضاع الصحية، مما أخّر العديد من القضايا وكذلك أحجمت العديد من النساء على رفع قضايا بسبب طول إجراءات التقاضي في ظل الجائحة، معظم الحالات تمحورت حول الحرمان من الحقوق من أفراد الأسرة أو من الزوج خصوصاً المهر المؤجلة، والعنف الجسدي والجنسي، وحضانة الأطفال والمشاكل المتعلقة بالأسرة بما في ذلك الطلاق والانفصال والنفقة.

مسار استهداف الرجال في التوعية وتشكيل لجان حماية مجتمعية لدعم النساء ضحايا العنف

إيماناً منّا بأهمية العمل المجتمعي وضرورة رفع الوعي بحقوق النساء لدى جميع أفراد المجتمع دون استثناء كونها تستحق منّا كل الاهتمام والاحترام لإنسانيتها، كان لا بدّ لنا من البحث عن وكلاء للتغيير المجتمعي الداعمين للعمل الميداني ومساندين لمقدمي الخدمات حتى نصل إلى أكبر شريحة ممكنه في المجتمع، والتركيز على فئة الذكور في تقديم الخدمة والفئة المستهدفة، كون التأثير في الفكر الذكوري أحياناً يكون أقرب لتحقيق الهدف المنشود إذا تمت المناقشة من قبل رجل يحمل القناعات المنطقية في حواره، والقدرة على الحديث الواعي لحقوق الإنسان، ولدية وعي وإيمان بحقوق النساء وقضاياهن. وعليه عمل المركز بالشراكة مع جمعية النجدة في طولكرم وجمعية طوباس الخيرية على تشكيل لجان حماية مجتمعية وكانت كالآتي:

مرحلة تشكيل لجان الحماية ومعايير اختيار الأعضاء: التواصل مع مؤسسات وأفراد من المجتمع والتواصل مع بعض النشطاء وتوضيح الفكرة من ضرورة تشكيل لجان حماية، وضع المعايير الخاصة بإختيار مجموعة اللجان لضمان استمرارية أعضائها أولاً، وتحقيق الهدف المرجو من تشكيلها، وكانت أهمها دمج عنصر الشباب واختيار الأشخاص المؤثرين في مجتمعهم المحلي، وأن يكون لديها تجربة طوعية سابقة ولديه الرغبة والحافزية للإنضمام.

مرحلة الاجتماعات الأولية التحضيرية لأعضاء لجان الحماية: عُقد لقائين إحداها في جمعية طوباس والآخر في جمعية النجدة – طولكرم شارك في الاجتماعات 19 اشخاص 10 إناث و9 ذكور، تم عرض فكرة اللجان عليهم وأهمية عملها في إيجاد مسار للتغيير يضمن إشراك الذكور به، وكان هناك تجاوب وتحمس للفكرة من قبل المجموعة. وعليه، في طولكرم تم اعتماد 12 شخص من الأسماء المطروحة كلجان حماية، و7 في طوباس، حيث تم العمل على توضيح كافة المراحل للأعضاء ووضعهم بشكل عام وبناء تصّور عام لدى أعضاء لجنة الحماية حول دور كل مشترك في اللجان وهدفه، وتم توسيع دائرة النقاش حول دورنا بالمجتمع حيث لوحظ اهتمام أعضاء اللجان من خلال اقتراحاتهم لاليات عمل وتوعية مجتمعية مختلفة الوسائل والسبل منها اقتراح استهداف الجامعات، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لرفع الوعي وطرح للقضايا النسوية، عمل برنامج إعلامي حواري ما بين الجانب الديني والجانب الحقوقي والقانوني في قضايا النساء.

مرحلة بناء قدرات أعضاء لجان الحماية: عمل فريق المحاميات والأخصائيات في جمعيتي النجدة وطوباس على تنظيم دورتين تدريبيتين بواقع 36 ساعة تدريبية شارك بها 22 من أعضاء لجان الحماية واستمرت ل 3 أيام تدريبية في كل منها، ارتكزت محاور التدريب على مفاهيم وتوجهات أساسية مثل الأسرة وممن تتكون، ماذا يعني مفهوم الشراكة للأسرة، وما هو شكل الشراكة الحقيقية والمطلوبة في الأسرة، الفرق بين الأسرة المستقرة والأسرة المعنفة، والعنف الأسري أسبابه ونتائجه المتوقعه، وحقوق وواجبات الأزواج في الأسرة، وهل هناك اختلاف في الحقوق، أسباب العنف، من هو المعتدي، وصفاته، وأشكال العنف، وأدواته هو المعنف، وما آثار العنف الواقع عليه، لمن نلجأ في حالات العنف الأسري، نظام التحويل الوطني والإجراءات القانونية اللازمة، قانون الأحوال الشخصية ومشروع قانون حماية الأسرة من العنف.

مرحلة استهداف الرجال - تنظيم وإدارة لقاءات التوعية من خلال أعضاء لجان الحماية

أحد النشاطات الهامة التي تترتب على تدريب لجان الحماية هي قدرتهم على نقل هذه الخبرة والمعرفة إلى مجموعات أخرى في المجتمعات المحلية، حيث أنّ هذه التجربة غنية بمستويين، على مستوى المدرب نفسه الذي كان في سياق تدريبي تعرف عليه على الكثير من القضايا الهامة المتعلقة بالعنف ضد النساء ووصوله لمرحلة من الإيمان والقناعة بهذه القضايا ليقوم بنقلها لنظرائه أيضاً من الرجال، إضافة إلى الرجال المشاركين في التدريبات والذين يتلقون المعلومات من قبل الرجال حول مفاهيم مناهضة للعنف ضد النساء، هذه التجربة مركبة وغنية ويجب توسيعها على نطاق أوسع لخلق وكلاء للتغيير من الرجال أنفسهم في المجتمعات المحلية. وعليه تم تطبيق التدريب من خلال تنظيم 6 لقاءات توعية مع نساء ورجال في قرى محافظات طوباس وطولكرم استطعنا خلالها استهداف أكثر من 103 من المجتمع المحلي منهم 83 رجل، وقد أتاحت هذه اللقاءات خلق حوار مجتمعي حول العنف واتضح خلال النقاش وما تبعه أن هناك حاجة لأكثر من لقاء للحديث عن هذا التوجه المهم والذي بحاجه لتسليط الضوء عليه، وأوصى المشاركون في لقاءات التوعية بضرورة وجود برامج داخل المدارس وتوعية المقبلين على الزواج بأنّ الحياة تكاملية والعنف نهاية أي طريق سواء عنف جسدي أو لفظي أو غيره فاحترام الآخرين وبناء أسرة سليمة يبدأ من الأبوين.

دراسة " توثيق تجربة مركز المرأة في بناء قدرات مؤسسات قاعدية نسوية"

قام المركز بعقد ورشة عمل لعرض دراسة توثيق تجربة المؤسسات القاعدية، التي تم إنجازها في العام 2020، حيث توثق هذه الدراسة تجربة العمل في بناء قدرات المؤسسات القاعدية من العام 2005 وحتى العام 2020، بمشاركة أكثر من 35 شخص من المؤسسات النسوية في محافظة نابلس والمؤسسات القاعدية الشريكة، من أجل مناقشة وعرض تجربة المؤسسات القاعدية، ودور مركز المرأة في دعمهم. وقد تم اختيار محافظة نابلس حيث يدرس المركز بناء شراكة مع مؤسسة قاعدية هناك ضمن خططه الاستراتيجية القادمة، وضّح مُعد الدراسة أهم محطات العمل، وتم عمل نقاش معمق عن توثيق تجربة المؤسسات القاعدية، وعكس صورة استمرار برنامج بناء قدرات المؤسسات القاعدية، والنتائج والتحديات التي واجهت هذا البرنامج، وأيضاً تم عرض إنجازات المؤسسات القاعدية ومناقشتها، وأهمية دور مركز المرأة في توسيع تقديم الخدمة القانونية والاجتماعية للنساء في المحافظات المهمة، ومن ثم تم فتح باب النقاش والاسئلة مع الحضور. وقد عبّرت المؤسسات القاعدية عن أهمية دور مركز المرأة في تطوير قدرات المؤسسات القاعدية، وذلك وفق أسس ومعايير محددة، حيث استفادت الجمعيات من الدعم الإداري والبرامجي المقدّم، وبناء قدرات الجمعية وطاقم الإرشاد على الصعيد الإداري والمالي وكذلك المهني، فقد تم تطوير الأنظمة المالية والإدارية حسب المعايير الدولية، وما يتناسب مع قدرة تنفيذها من قبل المؤسسات على أمل أن يتم تنفيذ الأنظمة كاملة في المستقبل القريب، وأبدت المؤسسات المشاركة تطلعهم لتجديد الشراكة مع مركز المرأة مستقبلاً. وعبّر المشاركون/ات عن أهمية هذه الورشة في تطوير عمل المؤسسات، وأنهن يتطلعن إلى وجود شراكة حقيقية في المستقبل مع مركز المرأة، وتحديداً فيما يتعلق بتقديم الخدمات القانونية، وذلك بسبب وجود نقص وعدم وعي حول الخدمات القانونية في منطقة نابلس وان هناك حاجة ماسه لهذه الخدمات.

من الجدير بالذكر أنّ هذه الدراسة توثّق تجربة العمل في بناء قدرات المؤسسات القاعدية من العام 2005 وحتى العام 2020، تحتوي الدراسة على خمسة أقسام، الأول: خلفية حول المركز والمفهوم والإطار العام لبناء قدرات المؤسسات القاعدية ومنهجية توثيق تجربة المركز في بناء قدرات هذه المؤسسات، الثاني: منهجية برنامج بناء القدرات للمؤسسات القاعدية، الثالث: نتائج برنامج بناء القدرات على وصول النساء للخدمات الاجتماعية والقانونية، الرابع: المشكلات والتحديات القائمة، والخامس: نظرة إلى الأمام لبرنامج بناء قدرات المؤسسات القاعدية. ويمكن الإطلاع على الدراسة كاملةً عبر الموقع الإلكتروني الخاص بالمركز.

بناء شبكات محلية بما في ذلك المؤسسات التي تقدم خدمات في القطاعات الثلاث (الصحية، الاجتماعية، الشرطية) (وزارة الصحة، وزارة التنمية الاجتماعية، الشرطة) ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى التي تقدم خدمات للنساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي

هذا العام لم يكن من السهل عقد اجتماعات إشرافية مع شبكات الحماية، وذلك في ظل تفشي فيروس كورونا وتعميمات لدى بعض المحافظين بمنع عقد أي اجتماع بل كان هناك إغلاق فردي لبعض المحافظين لمبنى المحافظة نفسه وتقليل دوام الموظفين بسبب انتشار الوباء وإجراءات الحكومة، إلا أنّ المركز كان على متابعات حثيثة ومستمرة مع الشبكات. حيث استمر مركز المرأة في بناء قدرات 90 من مقدمي/ات الخدمات الأعضاء في شبكات الحماية في كل من الخليل وطوباس وطولكرم أريحا وقلقيلية، حيث قام بعقد 10 اجتماعات حضرها 90 عضو/ة من أعضاء الشبكات من مقدمي الخدمات للنساء ضحايا العنف في المؤسسات الحكومية والأهلية في المناطق الخمسة (12 منهم من الذكور)، وارتكزت هذه الاجتماعات على التحديات التي واجهت مقدمي/ات الخدمات في تقديم الخدمات للنساء ضحايا العنف أثناء حالة الطوارئ، وتم إيلاء اهتمام خاص للحملات والهجمات المضادة التي قادتها العناصر المحافظة خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2020. أكّد مقدمي/ات الخدمات أنّ حماية المرأة من العنف أولوية وعليهم بذل جهود جماعية لمواجهة الحملات المضادة ضد المؤسسات النسوية، وأنه كان للجائحة تأثير مباشر على النساء من خلال محدودية الوصول إلى الخدمات، وزيادة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وعدم الوصول إلى العدالة. وقد تطلب ذلك التعاون بين مقدمي الخدمات لاستخدام نظام التحويل الوطني بشكل مختلف خلال أوقات الطوارئ، مما قلل من التأثير الوخيم لكوفيد-19 على النساء ضحايا العنف. خلال النقاش ساهمت الخبرة المشتركة في تبادل المعرفة بين مقدمي/ات الخدمات ليس فقط خلال الاجتماعات ولكن أيضًا أثناء تطوير خطط التدخل للنساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي.

كجزء من مسؤوليتهم في رفع وعي النساء حول الخدمات المتاحة في مجتمعاتهن، قام مقدمي/ات الخدمات الأعضاء في شبكات الحماية بتصميم وتنفيذ مبادرة "إحنا معاكي" التي أسّسها ويشرف على عملها مركز المرأة

أربعة مبادرات مناطقية تحت إسم "إحنا معاكي" تهدف لتقديم مساعدات إقتصادية للنساء ضحايا العنف في محافظات "طولكرم والخليل وطوباس وأريحا"

في ظل الأزمة الأخيرة من جائحة كوفيد-19 كان الوقت المناسب للعمل على مبادرات إعلامية ومتابعة شبكات حماية النساء بشكل مكثّف وضاغط في خمس محافظات، فحملت مبادرتهم عنوان (إحنا معاكي)، والتي تستهدف النساء الناجيات من العنف وتم العمل معهن من قبل أعضاء شبكات الحماية، تحمل هذه المبادرة رسائل إيجابية داعمة للنساء وتؤكّد على استمرارية عمل المؤسسات في تقديم الخدمات في كافة الظروف، وقد تم متابعة تنفيذ 4 حملات مساعدات إقتصادية للنساء والتي تستهدف النساء الناجيات من العنف وتم العمل معهن من قبل أعضاء شبكات الحماية وقد تم استهداف أكثر من 80 امرأة بمساعدات عينية سواءً غذائية أو ملابس.

خمسة مبادرات إعلامية لشبكات حماية النساء تحت عنوان "إحنا معك" في محافظات "قلقيلية وطولكرم والخليل وطوباس وأريحا" أسّسها ويُشرف عليها المركز

جاءت هذه المبادرة ضمن المعطيات الأخيرة في العمل مع شبكات الحماية، أثناء الجائحة والإغلاق العام الذي حدّ من حركة العديد من المؤسسات وجعل جزءاً منها في إطار محدود خاصة في تقديم التوعية والدعم المباشر، وما أثارته هذه الأزمة من تحديات حول وصول آمن للنساء إلى الخدمات والتبليغ عن العنف خاصة في بداية الجائحة والإغلاقات، وبالتالي ظهرت العديد من النقاشات حول مدى معرفة النساء حول دور المؤسسات في ظل جائحة كوفيد-19 على اعتبار أنّ هذه المؤسسات توقف عن الخدمة أو أنها لم تعد من الأولوية وغيرها من الأفكار التي قد تكون حدّت من توجه النساء للخدمات. وبالتالي، كان هناك حاجة لتوعية النساء حول العديد من القضايا المختلفة من خلال استخدام مواقع التواصل الاجتماعي والمنصات الإعلامية المحلية التي كانت فعالة في هذه الفترة لتخصصها بنقل التفاصيل الصحية لكل محافظة.

ونظراً لأهمية التواصل المستمر مع النساء لتقديم خدمات الحماية عملت شبكات حماية للنساء بأعضائها من مقدمي الخدمات على اقتراح التوجه للتوعية الإعلامية حيث كان من المهم الاستفادة من تجارب الشبكات في توفير الحماية والخدمات وليكون لهم صوت مؤثّر وهادف في مجال التوعية للمجتمع المحلي، وعليه تم إطلاق المبادرات الإعلامية

"إحنا معك" بالتعاون مع خمس محطات محلية لكل محافظة وقد شـــملت هذه المبادرات الخمس التالي: تدريب أعضـــاء الشـــبكات حول الخطاب الإعلامي، والذي ظهر كحاجة مُلحّة لديهم في معرفة آلية توصـــيل المعلومة وكيفية التعامل مع الإعلام، والذي لاقى تفاعل عالي من قبل أعضـــاء المجموعة لما له من أهمية في تطوير تعاملهم مع الإعلام لإيصـــال رســـائل تتعلق بقضـــايا المرأة، عقد 15 لقاء إذاعي تم التوافق عليها من قبل أعضـــاء الشـــبكة حيث تعددت القضايا حول (شبكات حماية النساء ودورها، دور المؤسسات في تقديم الخدمات للنساء في ظل جائحة كوفيد-19، الأسرة ودورها في حماية أفرادها في ظروف الطوارئ، الواقع القانوني للنســـاء في الأحوال الشـــخصـــية ... إلخ)، وعمل 5 سبوتات إذاعية هدفت تعزيز دور المؤسسات كعنوان للنساء وأهمية نبذ العنف ضد المرأة.

وأخيراً، اتفق جميع الأعضـــاء على أهمية وجود لجنة متابعة رســـمية تضـــم كل من رؤســـاء الأقســـام لقطاعي الصـــحة والخدمات الاجتماعية بالإضـــافة إلى المجال القانوني، بحيث تشـــمل هذه القطاعات مؤســـســـات المجتمع المدني المتخصـصـة في تقديم الخدمات للنسـاء، للمسـاهمة في التنسـيق الفعال والتشـبيك فيما بينها لضـمان معالجة جميع القضـايا العاجلة والناشـئة أثناء حالة الطوارئ، والتي تؤثّر بشـكل أسـاسي على المرأة وحصـولها على الخدمات وتتبع جميع مسارات العمل المتعلقة بتسهيل وصول المرأة إلى الخدمات، مثل تزويدهم بخطوط المساعدة، بالإضافة إلى سرد قضايا العنف ضد المرأة وأوامر الحماية العاجلة كأولوية للعمل مع المؤسسات الرسمية. كما تم التنويه بضـــرورة العمل على جاهزية دور الحماية لحماية المرأة في هذه الظروف، من خلال العمل على تأهيلها على كافة المستويات من حيث الموقع والطواقم والإجراءات الخاصة بهذه المرحلة وكافة الإجراءات الصحية لأطقم العمل، والنساء خلال فترة الحجر الصحي.

الغايـة الثانيـة: تعزيـز حقـوق النســاء في الوصـول إلى العدالـة وإلغـاء السياسـات التمييزيــة ضدهـن

2.1 المساهمة في تطويـر سياسـات وإجـراءات لمكافحـة التمييز ضـد النسـاء

لم يؤثّر تفشـــــي جائحة كورونا على وصـول المرأة إلى الخدمات فحسـب، بل أثّر أيضًـا على المسـاواة بين الجنسـين واستحداث آليات جديدة وخلّاقة للمناصرة والتأثير، وقد تطلب ذلك تقديم وسائل مختلفة للمناصرة والتأثير لتسليط الضوء على أثر هذه الجائحة، وتقديم البيانات المبنية على الأدلة واستخدام طرق مختلفة لمساءلة أصحاب الواجب. قام المركز في الفترة بين 30 نيسان إلى 20 أيار، 2020 بنشـــر ثلاثة تقارير تحليلية وضعية توضّح بالتفصيل الوضع الحالي لانتهاكات حقوق المرأة في فلسـطين بعد تجديد حالة الطوارئ للشـهر الثالث واسـتمرار الإغلاق في جميع أنحاء فلســـطين لمنع انتشـــار فيروس كورونا. جاءت التقارير جنبًا إلى جنب مع الجهود التي يبذلها المركز ومقدمي/ات الخدمات الآخرين للتخفيف من تزايد العنف المبني على النوع الاجتماعي أثناء الجائحة من خلال خطة الاســـتجابة للطوارئ. وشمل ذلك: تقديم استشارة مجانية على مدار الساعة من خلال الخط الآمن؛ الاستشارة الإلكترونية، حماية الناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال خدمات مركز الطوارئ؛ التدخلات الإعلامية وحملات التوعية حول العنف المبني على النوع الاجتماعي؛ التنســـيق مع مؤســـســـات حقوق المرأة الأخرى محليًا وعالميًا؛ والاستمرار في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ضد المرأة في فلسطين.

في 21 أيار، ســـاهمت المديرة العامة للمركز، الســـيدة رندة ســـنيورة، بمقال في الكتاب الإلكتروني "الإغلاق المزدوج: فلسطين تحت الاحتلال وتحت جائحة كوفيد-19"، الذي أصدرته دائرة شؤون المفاوضات في دولة فلسطين. تناول المقال الذي يحمل عنوان "العنف ضد المرأة وكوفيد-19 في فلسطين" ارتفاع العنف المبني على النوع الاجتماعي منذ بداية الإغلاق في 5 آذار، كما وصـــفت المعاناة المتزايدة للنســـاء الفلســـطينيات فيما يتعلق بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والصعوبات الاقتصادية، والتي تفاقمت جميعها بسبب الجائحة.

2.1.1 تعديل القوانين والسياسات لملائمتها مع اتفاقية سيداو

إعداد تقرير متابعة للسلطة الفلسطينية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لتقديمه إلى لجنة سيداو

تضمنت الملاحظات الختامية للجنة سيداو بشأن تقرير دولة فلسطين في 2018 تقديم تقرير متابعة خلال عامين. أجرى مركز المرأة مشاورات وطنية مع منتدى مناهضة العنف لإعداد تقرير موازي لمتابعة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة استناداً إلى الملاحظات الختامية للجنة سيداو. في 9 أيلول، قدّم مركز المرأة ومنتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف تقرير المتابعة الموازي لدولة فلسطين إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (لجنة سيداو) باللغتين العربية والإنجليزية. ركّز التقرير على استجابة الحكومة للملاحظات الختامية المتعلقة بتبني "تشريع وطني يتضمن تعريفاً شاملاً للتمييز ضد المرأة يغطي جميع أسباب التمييز المحظورة، ويشمل التمييز المباشر والغير مباشر في المجالين العام والخاص"، اتخاذ إجراءات ملموسة "للإنضمام إلى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"، وهو التقدّم الوحيد الذي أحرزته دولة فلسطين خلال عامين. وانصبّ التركيز الآخر على إعادة توحيد "النظم القانونية في قطاع غزة والضفة الغربية لضمان حصول جميع النساء والفتيات في الدولة الطرف على حماية متساوية بموجب القانون، بما يتماشى مع الاتفاقية". بالإضافة إلى "الإسراع في مراجعة مشاريع القوانين لضمان امتثالها للاتفاقية"؛ خاصة قانون العقوبات ومشروع قانون حماية الأسرة من العنف، وقدّم التقرير عدّة توصيات إلى لجنة سيداو للضغط على الحكومة الفلسطينية لإتخاذ إجراءات ملموسة للإلتزام بالملاحظات الختامية.

مراقبة ومتابعة نفاذ قانون حماية الأسرة من العنف

أكدت الملاحظات الختامية للجنة سيداو على عدد كبير من القوانين والتشريعات التي يجب على السلطة الفلسطينية تعديلها واعتمادها للقضاء على التمييز ضد المرأة. كان قانون حماية الأسرة من العنف إحدى توصيات لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي تم لفت انتباه اللجنة إليها من خلال تقرير الظل الخاص بمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. في 2019 تم بذل جهود كبيرة لصياغة قانون حماية الأسرة من خلال إعداد أوراق سياسات ورسائل للضغط على الحكومة لإدراج ممثلين/ات من منظمات المجتمع المدني في اللجنة الوطنية لمواءمة القوانين وفقًا للاتفاقيات الدولية، حيث تم اختيار مركز المرأة كمؤسسة متخصّصة تقدّم خدمات اجتماعية وقانونية مباشرة للنساء ضحايا العنف في لجنة العمل جنباً إلى جنب مع منتدى مناهضة العنف للمشاركة في صياغة القانون، كما وساهمت الخبرة العملية المتراكمة لدى المركز بشكل كبير في إدخال الأحكام القانونية ذات الصلة إلى القانون. حيث تم إدخال تعديلات وتقديم توصيات من خلال ورقة سياسات قام المركز باعدادها مع منتدى مناهضة العنف ضد المرأة ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، حيث تم التشديد على مسؤولية الحكومة الفلسطينية في توفير الوقاية، وحماية النساء ضحايا العنف، ووضع آليات لإعادة تأهيل الجناة وكذلك اتخاذ إجراءات المقاضاة.

هذا وتم عقد اجتماع مع وزيرة شؤون المرأة الدكتورة آمال حمد بحضور مركز المرأة وعضوات منتدى مناهضة العنف، حيث قدمت عضوات المنتدى توصيات للوزيرة بشأن الموضوعات التي سيتم تضمينها في قانون حماية الأسرة. وأكدت الوزيرة دعمها واستعدادها لعكس ذلك في اجتماع مجلس الوزراء. لسوء الحظ، بدأت حملة مضادة بقيادة بعض الفئات المتشدّدة والعشائر في آذار 2020، التي أدّت إلى تعطيل عملية مراجعة قانون حماية الأسرة برمتها، حيث كان التركيز الرئيسي للحملة المضادة على الربط بين قانون حماية الأسرة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتي هي حسب تصوّرهم ضد "الثقافة والمعتقدات الدينية القائمة"، لكن هذا زاد من تصميم النساء ومؤسسات حقوق الإنسان على مواصلة حملات المناصرة للضغط على الحكومة لتبني القانون.

ولهذه الغاية، أصدر مركز المرأة ورقة بحثية بعنوان "تجربة قانون حماية الأسرة من العنف بالأراضي الفلسطينية ومعيار العناية الواجبة". أكدت الورقة على مبدأ "العناية الواجبة" في قانون حماية الأسرة، حيث أن هذا القانون عنصر

مهم في مسـؤولية الدولة تجاه مختلف أشـكال العنف المبني على النوع الاجتماعي. خلال حملة 16 يومًا من النشـاط ضـد العنف القائم على النوع الاجتماعي، ولا سـيما في الثاني من كانون الأول، قام المركز بعرض الدراسـة، على ما يقارب 29 مشـاركًا (25 إناث و 4 ذكور)، تناقش الدراسة تجربة قانون حماية الأسرة من العنف في دولة فلسـطين وتركّز بشـكل خاص على التزام الدولة بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي انضـمت إليها فلسـطين، وتسـتعرض أهمية مدى مراعاة دولة فلسطين للممارسات الجيدة بالأخص مبدأ "العناية الواجبة" والذي ساهم في تغيير الانطباع السائد بأنه ليس من واجب الدولة التدخل في الانتهاكات التي تحدث في حياة الناس الخاصـــة حيث يوجب هذا الالتزام أو المعيار الدول في منع الجهات التابعة لها والغير تابعة لها من ارتكاب العنف، وفي الحماية منه، وملاحقة مرتكبيه قضـــائياً ومعاقبتهم، وتوفير سـبل الانتصـاف للمتضـــررين من هذا العنف، هذا وتسـتعرض أهم المرجعيات والأطر الدولية والإقليمية التي تبنت هذا المعيار ومقارنتها مع مدى التزام دولة فلسطين في ترسيخ هذا المعيار في تشـــريعاتها المحلية بالأخص قانون حماية الأسرة.

عقد المركز لقاءاً ضـمّ عدداً من مؤسـسـات المجتمع المدني وحقوق الإنسـان، لمناقشـة توجهات المجتمع المدني فيما يتعلق بقانون حماية الأسرة من العنف وحملة المناصرة لإقرار القانون، إضافة لاستعراض تجارب المؤسسات في قيادة حملات مناصرة محلية وأهم اســتراتيجيات التأثير، هذا وتم نقاش دور مؤســســات المجتمع المدني والتحالفات في تعظيم أثر الحملة. وقام المركز بتقديم ورقة حقائق حول الحملة الخاصـــة بالقانون أشـــار فيها أنّ التحرك المطلوب ينبغي أن يتخذ صـوراً عدة أهمها قيام الدولة بإشراك مؤسـسـات المجتمع المدني في صـياغة قانون حماية الأسرة من العنف قائم على نهج حقوقي شـامل يقوم على ركائز أسـاسـية أهمها الحماية والوقاية وملاحقة ومعاقبة مرتكبي العنف، بالإضافة إلى توفير سبل الإنتصاف القانونية لضحايا العنف. ونجم عن الاجتماع خطة لحملة المناصرة وأبرز نشاطاتها وتم تعميمها على المؤسسات.

كما قام المركز بعقد لقاء توعــوي حـول قانـون حمايــة الأســرة من العنف بالتعـــاون مع اتحاد لجان المرأة العاملـة الفلسطينيـــــة شارك فيه عدداً من الناشطات النسويات والأحزاب السياسية والنقابات والمؤسسات، مشيرين خلاله بأنه آن الأوان لتكون هناك مبادرات مجتمعية وفعلية على أرض الواقع للعمل على الضـــغط لتطوير قوانين عادلة ومنصـفة تجاه المرأة بالأخص قانون حماية الأسرة من العنف، وهناك جهود مسـتمرة من قبل المؤسـسـات النسـوية لإقرار القانون الذي يعتبر من أهم القوانين التي ستكرس الحماية للنساء ضحايا العنف الأسري. هذا وقدّم المركز ورقة حول المبررات القانونية والاجتماعية لإقرار هذا القانون ونبذة عن المســودة الحالية للقانون مؤكّداً على دور الدولة في توفير معيار العناية الواجبة ضـمن بنود القانون. وفي نهاية اللقاء أكد/ت المشـاركين/ات على أهمية المعلومات التي تم التعرف عليها في هذا اللقاء حيث تم الاطلاع على الكثير من المعلومات القانونية وأنه لأول مرة تم الاطلاع على أبرز الانتهاكات التي تعاني منها المرأة الفلسطينية في التشريعات وتم التأكيد على أهمية أن يتم عقد المزيد من هذه اللقاءات والخروج بعدد من المبادرات المجتمعية في المواقع من أجل الضـــغط على صـــناع القرار إقرار قانون حماية الأسرة من العنف بأسرع وقت ممكن.

وشارك المركز في ورشـة عمـل حول "التمييز القانوني ضـد النسـاء والفتيـات في بلاد الشام والخليج العربي: أولويـات وآليات العمل المستقبليـة"، عُقدت الورشة بتنظيم من مؤسسة "المساواة الآن وبالتعاون مع ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضـة العنف ضـد المرأة مع مجموعة من المؤسـسـات والأفراد الفاعلين العاملين في مجال حقوق النساء والفتيات من المنطقة العربية، في عمان. خلال الورشة قدّمت مديرة المركز ورقـــة عمـــل بعنوان: "التمييـز القانوني ضـــد النســاء والفتيــات" نيابةً عن المركز، ركّزت خلالها على مجموعة من القوانيين التمييزية الغير حساسة للنوع الإجتماعي مثل قانون العقوبات، قانون الأحوال الشخصية، قانون الاستثمار وقانون العمل الفلسطيني، وتحدثت عن مجموعة من العوامل التي تحول دون وصـــول النســاء الفلســطينيات، وقامت بتقديم توصـــيات أبرزها: حاجة مؤسسات المجتمع المدني إلى صياغة رؤية موحدة وشاملة لإحداث التغيير المأمول، ووضع خطة لإدارة المخاطر في حال جوبهت بالرفض المجتمعي في أي مرحلة من المراحل، وأنّ العمل على إيجاد مصادر تمويل مستدامة يساعد هذه المؤسسات على التركيز على مهامها المتمثلة بالتغيير بصورة أكبر وأكثر عمقاً.

معوّقات المساواة بين الجنسين والقيادة النسوية

إجراء مراجعة لقانون قطاع الأمن تراعي النوع الاجتماعي

من أجل زيادة تبوّء النساء لمناصب قيادية في الحياة العامة والتأثير على صنع القرار لا سيّما في قطاعي العدالة والأمن، أجرى المركز مراجعة حساسة للنوع الاجتماعي لقانون الخدمة في قطاع الأمن، حيث استند التحليل إلى القوانين المعمول بها في فلسطين والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها فلسطين، ولا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وشملت العملية أيضًا جمع البيانات النوعية من خلال مناقشات عبر المجموعات البؤرية والمقابلات المعمقة مع كبار موظفي قطاع الأمن.

دراسة "معيقات وصول النساء المنتسبات لقطاع الأمن إلى مواقع صنع القرار"

في تموز 2020 أطلق مركز المرأة ومنظمة كير العالمية في فلسطين الضفة الغربية / قطاع غزة دراسة بعنوان "عوائق وصول النساء المنتسبات لقطاع الأمن إلى مواقع صنع القرار" وذلك ضمن أنشطة مشروع المساواة على أساس النوع الاجتماعي (كياني)، بدعم من قبل حكومة المملكة المتحدة، عبر صندوق استقرار النزاع والأمن (CSSF)، التابع لمكتب الشؤون الخارجية ورابطة الشعوب البريطانية. يكمن الهدف الرئيسي للمشروع في زيادة القيادة العامة للمرأة الفلسطينية والتأثير على صنع القرار لا سيما في قطاعي العدالة والأمن. تم إطلاق هذه الدراسة تحت رعاية وزيرة شؤون المرأة الدكتورة آمال حمد، حيث أكدت على أهمية دعم المرأة وزيادة مشاركتها في الحياة السياسية ومواقع صنع القرار، كأحد أهم الأهداف والمحاور التي تعمل عليها الوزارة، والذي تم تضمينه في الاستراتيجيات الوطنية، والعمل على تذليل المعيقات التي تحول دون وصول النساء لمواقع متقدمة سواء كانت إجرائية أو مهاراتية. كما شارك في الإطلاق عدداً من المؤسسات الحكومية والغير حكومية والشركاء.

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على التحديات القانونية والفجوات الموجودة في قانون الخدمة العسكرية في فلسطين، التي تؤثّر سلباً على وصول النساء إلى مواقع صنع القرار في قطاع الأمن، جاءت مبادرة مركز المرأة هذه من أجل تحليل النصوص القانونية ذات العلاقة والسياسات الداخلية في قطاع الأمن، للوقوف على أسباب هذه الظاهرة وتحليل منطلقاتها وذلك لاقتراح التوصيات الملائمة التي تساهم في تقليص الفجوات البينة وإعادة التوازن بين الجنسين في قطاع الأمن. قُسّمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث، الأول: تولّي النساء مواقع صنع القرار بين المواثيق الدولية والواقع الفلسطيني، الثاني: تحليل النصوص القانونية ذات العلاقة وأثرها على تولي النساء الفلسطينيات مواقع صنع القرار في الأجهزة الأمنية، والثالث: تحليل سياسات الأجهزة الأمنية التي تؤثر على تولي النساء الفلسطينيات مواقع صنع القرار، وانتهت الدراسة بجملة من التوصيات. يمكن تحميل الدراسة كاملة من خلال الرابط: http://www.wclac.org/files/library/20/08/psrh80afhgqhdl9lxwhr9l.pdf

إجراء مراجعة لقانون الخدمة المدنية تراعي النوع الاجتماعي

أصدر المركز في تشرين الأول 2020 ورقة سياسات حول مشروع قانون الخدمة المدنية الذي تم تحليله بشكل قانوني بناءً على القوانين المعمول بها في فلسطين والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها فلسطين؛ ولا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. تم تحليل القانون من منظور النوع الاجتماعي من خلال تسليط الضوء على المواد التمييزية الأساسية في القانون، ونتيجة للمراجعة التحليلية القانونية، تم اقتراح العديد من التوصيات والاقتراحات لتعديل الثغرات القانونية وتحليل أكثر من 19 مادة ضمن مشروع قانون الخدمة المدنية من قبل مستشار قانوني خارجي. هذا وعقدت وحدة المناصرة بالمركز اجتماعاً مع الجهات ذات الصلة ومحامي وزارة شؤون المرأة لمناقشة التوصيات والتعديلات الخاصة بهذه المواد، وتم النظر في تعليقات وملاحظات وزارة شؤون المرأة في النسخة المنقحة من ورقة السياسات.

إجراء تقاضي الإستراتيجي والسوابق القضائية لتقديم أدوات قانونية جديدة لتغيير وتعديل القوانين الحالية المتعلقة بالمرأة

التقاضي بشأن التأثير الاستراتيجي هو وسيلة لخلق سابقة قانونية يمكن أن تؤثر على تبني القوانين والسياسات بهدف صياغة قوانين تقدمية وتتلائم مع المواثيق والاتفاقيات الدولية، حيث قام المركز بتبنى حالتين لنساء تم أخذها إلى التقاضي الاستراتيجي بشأن قتل الإناث والأموال المشتركة المتحصلة بعد الزواج. يعتبر هذا إضافة جديدة لأنشطة المركز، حيث يعمل المركز حاليًا على تطوير مخطط عمله في التقاضي الإستراتيجي خاصةً وأنّ عمله الأساسي هو تقديم الخدمات الاجتماعية والقانونية للمرأة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، هذا وسيشكّل عمله بالمناصرة قاعدة صلبة لبناء قضايا التقاضي. تتمحور القضية الأولى حول قتل الإناث والتي تطالب بالتعويض لأسرة الضحية. وعلى وجه الخصوص، تولى المركز قضية سهى الديك التي تعرضت للتعذيب الوحشي والقتل على يد زوجها أمام أطفالها. بعد حملة مناصرة قام بها مركز المرأة ومنتدى مناهضة العنف ضد المرأة، حُكم على الجاني لمدة 15 عامًا، ولكن بعد الاستئناف حُكم عليه بالسجن لمدة 7 سنوات. تولّى المركز المرأة قضية التقاضي الاستراتيجي تلك لإدخال سابقة قانونية والتأثير في عملية صنع السياسات لتعديل أحكام قانون العقوبات الذي يدعو إلى تعويض أسرة الضحية. تم تحديد موعد هذه الجلسة الأولى خلال العام 2020 ولكن تم تأجيلها بسبب إغلاق المؤسسات أثناء حالة الطوارئ.

أمّا بالنسبة للأموال المشتركة، قام المركز بتبني قضية سيدة والتي تم الترافع بها وفقا لمنظومة التقاضي الاستراتيجي، لعدم وجود قوانين ناظمة في فلسطين حول آليات التعامل مع الملكية المشتركة المتحصلة ما بعد الزواج.

2.1.2 تسليط الضوء على القوانين والسياسات والممارسات المعمول بها في التعامل مع الجرائم المرتكبة بحق النساء (قتل النساء، والاعتداءات الجنسية داخل العائلة)

رصد وتوثيق جرائم قتل النساء والاعتداءات الجنسية

واصل مركز المرأة رصد وتوثيق حالات قتل النساء في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال فريق من الباحثات الميدانيات، لجمع معلومات متينة يستند إليها في الضغط والمناصرة من أجل الإصلاح التشريعي الذي يراعي النوع الاجتماعي والضغط على الحكومة لإتخاذ خطوات ملموسة من أجل تعديل التشريعات الرامية إلى حماية المرأة من العنف. في العام 2020 قام المركز برصد وتوثيق (37) حالة قتل وانتحار ووفاة بظروف غامضة (18 منها في الضفة الغربية و 19 حالة في قطاع غزة). ومن الجدير بالذكر أنّ 10 حالات من أصل 37 حالة حدثت ما بين شهري آذار وحزيران أي أثناء حالة الطوارئ.

قام المركز بنشر تقرير التحليل حول قتل النساء "التمييز و العنف ضد النساء ... تربة القتل الخصبة" بالتعاون مع محافظة نابلس وسلفيت، وذلك بحضور ممثلين/ات عن مؤسسات حقوق المرأة والأجهزة الأمنية والناشطات النسويات. قامت الدراسة بتحليل حالات قتل النساء التي رصدها ووثقها المركز خلال الأعوام 2016 و 2018 والتي بلغت (76) حالة قتل لنساء فلسطينيات في الضفة الغربية وقطاع غزة على خلفية ما يسمى بـ "الشرف" وفي ظروف غامضة، وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة كانت قد طُبِعت ونشرت أيضًا العام الماضي. ويمكن الإطلاع عليها من خلال الموقع الإلكتروني لمركز المرأة.

2.2 حشد التأييد ومناصرة حقوق النساء على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي

2.2.1 الانخراط في الشبكات والائتلافات الفاعلة التي تدعم حقوق المرأة

يعمل مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي ضمن الشبكات والائتلافات للتأثير على صناع القرار على المستويات المحلية والإقليمية والدولية لإحداث التغييرات القانونية والسياسية الأساسية لصالح المرأة في فلسطين. وتشمل الائتلافات الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وممثلين/ات عن الهيئات الحكومية وأعضاء الأحزاب السياسية، وغيرهم من صناع القرار. إنّ إدماج ممثلين/ات من مجموعات المتطوعين/ات في التحالفات يساعد على ضمان أن

أصوات المجتمع تتضخم ويتم سماعها من قبل صناع القرار، المشاركة في هذه التحالفات يعطي المتطوعين/ات الفرصة لاكتساب مهارات مناصرة قيمة. إن المركز عضو فعال في العديد من الائتلافات والشبكات المحلية والدولية مثل: 1. اللجنة الوطنية لتشغيل النساء، 2. منتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة، 3. شبكة سلمى، 4. شبكة عائشة، 5. الشبكة العربية لرصد وتغيير صورة المرأة في الإعلام، 6. تحالف مساواة دون تحفظ، 7. لجنة حقوق الانسان ومجموعة النوع الاجتماعي في الشبكة الأورومتوسطية، 8. اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة واللجان المنبثقة عنها، 9. الشبكة العربية للتربية على حقوق الإنسان والمواطنة (شبكة أنهر)، 10. اللجنة الوطنية لتفعيل قرار مجلس الأمن 1325، 11. الائتلاف الحقوقي الإعلامي لضمان تنفيذ قرارات المحاكم، 12. ائتلاف النساء ذوات الإعاقة، 13. الإئتلاف الفلسطيني للحقوق الاقتصادية والاجتماعية "عدالة "، 14. شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.

هذا العام، واصل مركز المرأة عمله بالمناصرة من أجل حماية أفضل للمرأة من خلال المراجعة القادمة لقانون حماية الأسرة. قدّم المركز كمؤسسة غير حكومية وجزء من منتدى مناهضة العنف وائتلاف أمل عدة توصيات حول كيفية جعل القانون الجديد أكثر حساسية للنوع الاجتماعي وتأمين حماية أفضل للنساء.

كما شارك المركز في برنامج تدريبي حول الإحصاءات الجندرية يهدف إلى زيادة المعرفة بكيفية تجميع الإحصاءات الجندرية وتحليلها ونشرها وجمعها بطريقة سهلة الاستخدام.

كعضو نشط في الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، شارك المركز في الاجتماع الدوري للشبكة في نيسان والذي تم خلاله تبادل آخر التحديثات حول حقوق الإنسان بين الأعضاء مع التركيز بشكل خاص على قوانين العقوبات المُعتمدة في كل دولة، كذلك تطبيق اتفاقية للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتهما"اتفاقية اسطنبول"، من حيث زيادة الوعي بأهميتها ومدى ملاءمة القوانين والتشريعات المحلية لكل دولة مع الاتفاقية. علاوةً على ذلك، تم التركيز أيضًا على تقييم الخطة الإستراتيجية السابقة لمجموعة عمل النوع الاجتماعي في الشبكة.

كما كان المركز أيضًا جزءًا من اجتماعات المناقشة حول الخطة الإستراتيجية لمجموعة عمل النوع الاجتماعي في الشبكة الأورومتوسطية والخطة الإستراتيجية المستقبلية للشبكة.

استمر المركز كعضو فعال في اللجنة الوطنية العليا لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325، والذي تمت صياغته بناءً على قرار مجلس الوزراء والمسؤول عن متابعة خطة العمل الوطنية بشأن قرار مجلس الأمن 1325. كما أنه عضو فعال في الائتلاف الوطني لقرار مجلس الأمن 1325، والذي يتألف من ممثلين عن منظمات المجتمع المدني ويهدف إلى إشراك منظمات المجتمع المدني في تنفيذ خطة العمل الوطنية. في كانون الثاني، شارك المركز في مراجعة وتطوير خطة إستراتيجية متخصصة للتحالف الوطني للمرأة بشأن قرار مجلس الأمن 1325 لمواءمتها مع التحديات السياسية الحالية.

هذا وشارك المركز في اجتماع الائتلاف النسوي الأهلي لتطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في فلسطين "سيداو". هدف الاجتماع إلى مناقشة خطة عمل الائتلاف فيما يتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتنفيذ الاتفاقية خاصة بعد النظر في تقرير الظل المقدم من الاتحاد والخطوات التالية فيما يتعلق بإعداد تقرير الظل القادم.

يلعب المركز أيضاً دوراً نشطاً في اللجنة المعنية بالحد الأدنى للأجور لضمان الحصول على أجر عادل ومتساوي للنساء، تلعب هذه اللجنة دوراً هاماً في التأثير على سياسات العمل والتأثير على وزارة العمل لتعديل سياسات التوظيف وفقاً للاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها فلسطين.

خلال هذا العام ، وفي إطار خطة عمل مركز المرأة، بشأن مشروع ائتلاف الأحوال الشخصية الذي يشرف عليه المركز، تم إعداد ورقة مرجعية حول هوية وشكل الائتلاف والأهداف العامة له، إضافة إلى صياغة الرؤية والرسالة لهذا

الائتلاف واللجان التي ستنبثق عنه كاللجنة الإعلامية ولجنة المناصرة واللجنة القانونية. وتم الاتفاق على عقد مؤتمر عام لمناقشة هذه القضايا.

خلال حالة الطوارئ، انضم المركز إلى ائتلاف "فضا - فلسطينيات ضد العنف" وحملته التي أطلقها بعنون "احنا صوتك". تشكّل الائتلاف بمبادرة من جمعية كيان وهو ائتلاف نسوي عابر للحدود والحواجز الجغرافية والسياسيّة تشكل بمبادرة من جمعية كيان- تنظيم نسوي، يضم 21 مؤسّسة نسويّة فلسطينيّة وحقوقيّة تعمل في الضفة الغربيّة، وقطاع غزة والداخل الفلسطيني مناطق 1948، من ضمنها مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. جاءت الحملة للتأكيد على المسؤولية المجتمعية ومسؤولية كل فرد بحماية النساء والفتيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي والذي ازدادت وتيرته خلال فترة الجائحة. ترى المؤسسات المشاركة في الائتلاف أن العنف الذكوري الذي تواجهه المرأة الفلسطينيّة لكونها امرأة، يتشابك مع العنف الاستعماريّ الذي قمعها لكونها فلسطينيّة، وأنّ الحد من هذا العنف المضاعف والقاتل هي مسؤولية المجتمع الفلسطينيّ بأسره. تم إطلاق الحملة في حزيران ردّاً على الارتفاع الحاد في الحالات المبلّغ عنها خلال فترة العزل والتباعد التي فرضتها إجراءات الوقاية من فيروس كوفيد 19، التي أبرزت الثغرات في منظومة الحماية الإجتماعيّة للنساء، وحجم التحدّيات والمخاطر التي تواجهها الفلسطينيّات في كل مكان. أكّدت الحملة على حق النساء في العيش بأمان وعلى واجب ودور كل فرد ومؤسسة في المجتمع بحماية هذا الحق، ومواجهة وباء العنف ضد النساء، وناشدت كل امرأة تواجه العنف، بالتوجه لطلب المساعدة، وعدم التردّد والانتظار حتى فوات الأوان، وتوجهت إلى الشهود على العنف، بالتدخل والتواصل مع الجهات التي يمكنها تقديم المساعدة من أرقام التواصل التي يوفّرها ائتلاف فضا في صفحته على صفحته على الفيس بوك.

2.4 تحسين مكانة ودور المرأة في الإعلام ومكافحة الاتجاهات السلبية والتميز ضد النساء

2.4.1 متابعة ورصد وتحليل وتغطية صورة المرأة في الإعلام من منظور النوع الاجتماعي

تطوير الموقع الإلكتروني للمركز باللغتين العربية والإنجليزية

هذا العام تمكّن المركز من تحديث الموقع الإلكتروني وتعزيز نشر المعلومات على صفحة الفيس بوك. بالنسبة للموقع الإلكتروني، لدى المركز برمجة جديدة أكثر سهولة في الاستخدام. أما فيما يتعلق بالفيسبوك، تضمنت التحديثات أنشطة مختلفة للمركز في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ومتابعة أعمال المناصرة، وتغطية قانون الأحوال الشخصية وتطورات قانون حماية الأسرة، ومقابلات تلفزيونية مع المديرة العامة وموظفات المركز، ومقالات كتبتها موظفات المركز، وقوانين وأخبار مختلفة حول قضايا المرأة. أمّا بالنسبة للانخراط في صفحة الفيس بوك، فهو يركز بشكل أساسي على استفسارات المستفيدين/ات المتعلقة بنوع الخدمات التي نقدمها، وكيف يمكنهم الوصول إلينا.

علاوةً على ذلك، ونتيجة لجائحة كوفيد-19، قام المركز بحملة إعلامية من خلال صفحته على الفيس بوك وموقعه الإلكتروني لمساعدة النساء على الاتصال بالخط الآمن بسبب الإغلاق وزيادة العنف. بلغ إجمالي الوصول لحملة وسائل التواصل الاجتماعي التي نفذها المركز بسبب تفشي الوباء في عام 2020 وفقًا لفيسبوك 31،072، والمشاركة في المنشورات 1،491 ، أما بالنسبة لجنس الجمهور ، فكان 70٪ نساء و 30٪ رجال، وبالنسبة للتوزيع الجغرافي فقد بلغ الجمهور 18.5٪ من غزة، 13.9 من رام الله، 7.8٪ من الخليل، 7.7٪ من نابلس، 3.1٪ من بيت لحم، 3٪ من جنين، 4.9٪ من القدس، 2.8٪ من طولكرم. بالنسبة للفئة العمرية كان معظم الجمهور بين 25-34 سنة، شكلت النساء 33٪ والرجال 12.2٪ ، أما بالنسبة للفئة العمرية 35-44 سنة فكانت النساء 14٪ والرجال 7٪ أما في الفئة العمرية 18-24 سنة فكانت النساء 14. ٪ والرجال 6٪. أما على الانستغرام فبلغ مجموع الوصول 2000 و 203 مشاركة، أما بالنسبة للجنس فكان 68٪ نساء و 32٪ ذكور. وجاءت في المرتبة الأولى رام الله 21٪ ، غزة 13٪ ، الخليل 9٪ ، نابلس 4٪، جنين 4٪.

2.5 تمكين شبكات الشابات والشباب من الدفاع ومناصرة حقوق المرأة

2.5.1 توسيع شبكة المتطوعين/ات لمناصرة وتعميم حقوق المرأة في مجتمعاتهم المحلية

يدرك المركز أهمية إشراك وتجنيد الشباب كمتطوعين ومدافعين عن حقوق المرأة، حيث أنّ العمل مع المتطوعين/ات هو وسيلة فعّالة لخلق وكلاء للتغيير من الشباب والشابات في مناطق مختلفة تسهم في خلق التغيير المجتمعي حول حقوق النساء ومنظومة حقوق الإنسان في فلسطين، حيث واصل مركز المرأة عمله مع مجموعات المتطوعين/ات الأربعة في محافظات طوباس وطولكرم والخليل وقلقيلية، التي تتألف من 80 متطوع/ة (53 إناث و27 ذكور). هذا العام وبسبب انتشار فيروس كورونا عقد المركز 16 اجتماعاً دورياً مع مجموعات المتطوعين/ات الأربعة عبر تطبيق الزووم والواتس أب للمتابعة والإشراف على خطط عمل وأنشطة المجموعات.

هذا وقامت مجموعات المتطوعين/ات بتنفيذ عدة أنشطة ومبادرات، حيث أطلقت مجموعة المتطوعين/ات في قلقيلية مبادرة للاستجابة لتأثير فيروس كورونا والحظر المفروض على النساء، حيث قام 14 متطوع/ة بتحديد النساء المعيلات للأسر والنساء ضحايا العنف اللواتي لم يتم استهدافهن من قبل لجنة الطوارئ التي تم إنشاؤها على مستوى المحافظة، وقاموا بتقديم "طرود الكرامة" وهي عبارة عن طرود حساسة لاحتياجات النساء والأطفال إلى 35 أسرة فقيرة، كما قاموا بالتأثير على لجنة الطوارئ لإدراج مجموعات النساء المعنفات والمعيلات للأسر في قوائمهم لتزويدهم بالمواد الغذائية اللازمة. وقاموا بتنفيذ أربع مبادرات في المناطق الأربعة بهدف تقليل تأثير انتشار فيروس كورونا على النساء، حيث دعمت المبادرة 75 امرأة يعشن تحت خط الفقر وتعرضن للعنف الأسري ومسؤولات أيضاً عن إعالة أسرهن. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ مجموعات المتطوعين تشارك في لجان الطوارئ المُشكلة في المحافظات المعنية بضمان وجود خطة استجابة حساسة للنوع الاجتماعي لكوفيد-19 أثناء الإغلاق، وقد حدّدوا أسر النساء ضحايا العنف والأسر التي تعيلها نساء لإدراجها في قوائم الأسر المستهدفة. كما شدّد المتطوعين المشاركين في لجان الطوارئ على توفير المواد الغذائية إضافة إلى المعقمات، وبالتركيز أيضاً على "طرود الكرامة" للفتيات والنساء وكبار السن.

كما قامت مجموعات المتطوعين بعقد ورشتي نقاش مع مديرية التنمية الاجتماعية في محافظة قلقيلية، ضمّ مدير مكتب التنمية الاجتماعية ورئيس مكتب المرأة والطفل في محافظة قلقيلية. ركّز الاجتماع على الآلية التي يستخدمها المكتب لتقديم الخدمات للنساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، خاصة تلك الموجودة في المناطق النائية والمهمشة. كذلك على وصول المرأة إلى الخدمات في المنطقة (ج) والمناطق المتضررة من المستوطنات والجدار الفاصل، مما يخلق عبئًا مزدوجًا على النساء ويزيد من ضعفهن. وقد سلّطت هذه اللقاءات الضوء على القضايا التي قد لا تعتبر من الأولويات، الأمر الذي ساهم في إدراج هذه الموضوعات على أجندة مديرية التنمية الاجتماعية في قلقيلية، والتأكيد على دور الشباب والشابات في النهوض بالمرأة والسلام والأمن. هذا وعقد المتطوعين/ات في قلقيلية جلسة مساءلة مع محافظ المحافظة لمراجعة مدى حساسية خطة الطوارئ للنوع الاجتماعي، حيث أكدت مجموعات المتطوعين/ات على التأثير المضاعف لكوفيد-19 على النساء في محافظة قلقيلية، والذي يشمل أيضاً تأثير الانتهاك الإسرائيلي للقانون الدولي الإنساني على النساء. كما ركّز الاجتماع على تهميش المرأة في عملية صنع القرار من خلال استبعادها من عضوية لجان الطوارئ. وقد كان المحافظ متجاوباً للغاية حيث شدد على أهمية حق المرأة في العيش بكرامة والمشاركة في عملية صنع القرار، كما شدد على أهمية الدور الأساسي للمرأة في القيادة وتواجدها في كافة قطاعات الحياة ودور المحافظة في حماية المرأة من كافة أشكال العنف وخاصة أثناء الحجر المنزلي. أيضاً، قام المتطوعين/ات والناشطات النسويات بتنظيم جلستي توعية مشتركتين استهدفت أفراد المجتمعات المحلية في محافظتين من أجل رفع وعيهم بأهمية مشروع قانون حماية الأسرة. عقدت الجلسة الأولى في الخليل بمشاركة 13 مشارك/ة (1 ذكر و 12 إناث) تم خلالها التأكيد على أهمية إقرار القانون من أجل حماية الأسرة بشكل عام والمرأة بشكل خاص خاصة مع ارتفاع العنف المجتمعي ضد المرأة وكذلك حالات قتل الإناث في العام 2020. أما الجلسة الثانية فكانت في طولكرم بمشاركة 12 مشارك/ة (1 ذكر و 11 إناث) من أفراد المجتمع لرفع وعيهن/م حول أهمية إقرار القانون ودعوة صناع القرار لإقراره لحماية المرأة من العنف وآليات التغلب على الدعوات المضادة له.

2.6 توثيق انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ضد النساء الفلسطينيات وتطوير وسائل وأدوات ناجعة لعرضها

لم تستمر الإنتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان فحسب، بل زادت بشكل كبير خلال حالة الطوارئ، وقد أثّرت هذه الانتهاكات بشكل مباشر وغير مباشر على النساء الفلسطينيات في أجزاء مختلفة من الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية وغزة. اتخذ مركز المرأة بعض التدابير لضمان التوثيق المستمر للإنتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أثناء حالة الطوارئ والقيود المفروضة على الحركة. تم عقد التدريب للباحثات الميدانيات عبر تقنية زووم حول جمع بيانات من النساء عبر الهاتف حول تأثير الانتهاكات الإسرائيلية على حياتهن. كفل هذا الإجراء التوثيق المستمر للشهادات الحية من النساء حول تأثير الانتهاكات الإسرائيلية خلال فترة الطوارئ على حياتهن، والتي تم تحليلها بعد ذلك وتطويرها إلى تقارير تم تقديمها إلى آليات الأمم المتحدة المختلفة.

على الرغم من الوباء، قام المركز بزيارات ميدانية إلى المنطقة (ج) ومنطقة التماس للاستماع إلى قصص النساء حول تأثير الانتهاكات الإسرائيلية على حياتهن. وشملت هذه الزيارات الزبيدات، بردلة، طوباس، العوجة، فصايل، كردلة، تياسير وعين البيضاء. خلال زيارة، التقى المركز بالعديد من النساء اللواتي دعونا إلى منازلهن وشاركن عملهن المجتمعي معنا. وقدموا قصصهن عن كفاحهن اليومي للبقاء على أراضيهم على الرغم من الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة من خلال عنف المستوطنين ومصادرة الأراضي ونفايات المستوطنات وتأثيرها على أراضيهم وصحتهم والنفايات العسكرية. كما أوضحت النساء تصوراتهن حول خطة الضم الإسرائيلية حيث ذكرن أنهن "لا يمكنهن تحمل نكبة أخرى".

خلال هذا العام قام المركز بتوثيق 133 شهادة حية لنساء وفتيات فلسطينيات عانين من آثار انتهاكات الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة وشرقي القدس، وقام بترجمة 45 شهادة منها ونشر 33 صوتاً للنساء على موقعه الإلكتروني. ركّزت الانتهاكات بشكل أساسي على الحقوق البيئية وتأثيرها على المرأة الفلسطينية، التأثير المستمر للإنتهاكات الإسرائيلية خلال جائحة كورونا، الجدار العازل، الضم، الحصول على الخدمات الصحية، النفايات العسكرية والتدريب، هدم المنازل، الإجراءات العقابية، عنف المستوطنين، عنف الجنود، سحب الإقامة ولم شمل الأسرة.

علاوةً على ذلك، أصدر مركز المرأة وقدّم تقريرين؛ التقرير الأول تم تقديمه إلى مقرر الأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967، السيد مايكل لينك، سلطّ التقرير الضوء على وضع النساء الفلسطينيات تحت الاحتلال خلال كوفيد -19 ، كما أكّد التقرير على انعدام المساءلة وأهمية محاسبة الجناة. أما التقرير الثاني فقد قام المركز بتقديمه مع منظمات المجتمع المدني في منطقة الدول العربية يدعو فيه الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إلى الوقف الفوري لإطلاق النار ووحدة الصف في مواجهة جائحة فيروس كورونا.

هذا وقام المركز بإعداد تقرير متخصص حول سياسة الضم وأثره على النوع الاجتماعي، تضمن التقرير بيانات مسندة بالأدلة من مناطق مختلفة من وادي الأردن. علاوة على ذلك، فقد نظر إلى الضم من زوايا مختلفة بما في ذلك الجوانب السياسية والتاريخية. بالإضافة إلى حوادث على الأرض مثل جدار الضم وخطة ترامب للسلام وعلاقتهما بخطة الضم.

في إطار المناصرة الدولية أيضاً، قام المركز بإعداد تقريرين، الأول: حول"تأثير الانتهاكات البيئية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ضد السكان الفلسطينيين" بالتركيز على اثر هذه الانتهاكات على حياة النساء والفتيات الفلسطينيات. يعتمد التقرير في المقام الأول على البيانات المبنية على الأدلة من الميدان والشهادات المباشرة ، ويسلّط الضوء على أنواع مختلفة من الانتهاكات البيئية بما في ذلك: نقص وتلوث المياه، مكب النفايات الصلبة، نقص وحصار الكهرباء، الرش الكيميائي، والآثار المباشرة وغير المباشرة التي تواجهها المرأة سواء من سلطة الاحتلال أو المجتمع الأبوي، وينتهي التقرير بجملة من التوصيات والالتزامات الدولية التي يجب أخذها بعين الاعتبار لمعاقبة ومحاسبة الاحتلال على أفعاله وانتهاكاته المستمرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن المتوقع أن تكون المسودة الأولى للتقرير جاهزة بحلول منتصف كانون الأول 2020، حيث يخطّط المركز لمشاركة

التقرير مع الآليات التعاقدية وغير التعاقدية للأمم المتحدة، بما في ذلك مقرر الأمم المتحـــــدة المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967، والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان والبيئة.

أما التقرير الثاني: حول "النفايات العسـكرية والتدريب" قام بتسـليط الضـوء على تأثير التدريب العسـكري والنفايات العسـكرية في وادي الأردن على حياة النسـاء وعائلاتهن؛ يعتمد التقرير في المقام الأول على البيانات المبنية على الأدلة التي تم جمعها من الميدان. تم تخصـيص 20 شـهادة لخدمة التقرير. ومن المتوقع أن تكون المسـودة الأولى للتقرير جاهزة بحلول منتصف كانون الأول 2020.

خلال عام 2020، تم إجراء ما مجموعه 14 لقاءاً سـواءً مع الوفود الزائرة إلى فلسـطين أو عبر الإنترنت بسـبب انتشـار فيروس كورونا، ضـمت الوفود برلمانيين ودبلوماسـيين وصـحفيين ونشـطاء من المجتمع المدني، خلال اللقاءات تم تقديم أدلة حول الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسـان، وتم التركيز على تبادل المعلومات وآخر التطورات والفرص للعمل بشـكل خاص على قانون حماية الأسرة ، كذلك تم تسـليط الضـوء على أوضـاع حقوق الإنسـان في الأرض الفلسـطينية المحتلة مع التركيز على القدس والتأثير الجنسـاني للاحتلال على حقوق المرأة، ونقاش حول قرار مجلس الأمن 1325، المرأة والسلام والأمن، وتأثير انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على النساء الفلسطينيات خاصة النساء في القدس.

في نيسان 2020، شارك المركز في ندوة عبر الإنترنت حول خطة الضم والعدالة بين الجنسين: من وجهات نظر النساء الفلسطينيات، قام بتنظيمها شركاء المركز (Oxfam, BD)، خلال الندوة قام المركز بتقديم بيانات مبنية على الأدلة حول تأثير الضم على النساء والفتيات الفلسطينيات. علاوةً على ذلك، تم اختتام الندوة عبر الإنترنت ببعض التوصيات إلى المجتمع الدولي، وحضر الاجتماع برلمانيين ومنظمات المجتمع المدني وممثلون من مختلف الوزارات البلجيكية.

كما شارك المركز في المؤتمر الدولي: "الضـم عمليـاً: الشبـاب الفلسطيني في القدس"، عُقد المؤتمر بتنظيم من قبل لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصـرف مع منظمة التعاون الإسلامي المؤتمر الدولي حول قضـية القدس (الجزء الثاني) بهدف رفع مسـتوى الوعي لدى الجماهير الدولية، الدول الأعضـاء والمجتمع المدني والإعلام، حول ممارسات الضم الإسرائيلية وتسليط الضوء على تجربة الشباب الفلسطيني، وخاصة الشـابات في القدس. جمع المؤتمر أصـواتاً شـابة من القدس والولايات المتحدة، خلال المؤتمر قام المركز بتسـليط الضـوء على حياة الشـابات الفلسـطينيات المقيمات في القدس، والتحديات اليومية التي يواجهنها بسـبب الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني الذي طال أمده، وشدّد على أهمية إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب ومحاسبة إسرائيل على كافة انتهاكاتها ضد الشعب الفلسطيني.

شارك المركـز أيضاً في اليوم المفتـوح حول أجنـدة المرأة والسلام والأمن في فلسطين: التحديـات والفرص، الذي عُقد بتنظيم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد العام للمرأة الفلسـطينية، جمع الحدث قيادات نسـوية سـياسـية وأكاديميات وممثلات عن المجتمع المدني مع كبار المسـؤولات والمسـؤولين بالأمم المتحدة وممثلي/ات الحكومة الفلسـطينية والجهات الدولية الشـريكة، لتبادل وجهات النظر حول دور المرأة الفلسـطينية في تحقيق الأمن وبناء السلام، وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن في فلسطين في الذكرى العشـرين لإطلاق القرار ولإجراء حوار اسـتراتيجي حول الأولويات والتحديات المقبلة. في الجلسـة الثانية حول أصـوات القيادات النسـوية السياسية وقادة المجتمع المدني، تحدث المركز عن كوفيد-19 والمرأة والسلام والأمن حيث قام بتسليط الضوء على تأثير النوع الاجتماعي لوباء كوفيد-19 (زيادة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ومحدودية الوصـول إلى الخدمات، وفقر النسـاء/ انعدام الدخل، واسـتمرار التهديدات الأمنية والحماية الناجمة عن معايير النوع الاجتماعي السلبية) وتحديات الحفاظ على المكاسب المؤقتة الأجندة المرأة، السلام والأمن في ظل الوباء.

وفي ظـل صـدور تقريـر المقـرر الخاص للأمم المتحدة حول أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، مايكل لينك، حول العقوبات الجماعية في فلسـطين، شـارك المركز في الندوة التي تم تنظيمها من قبل مركز العمل المجتمعي وعيادة القدس لحقوق الإنسـان- جامعة القدس بعنوان: العقوبات الجماعية في فلسـطين وآفاق المناصرة

الدولية. سعت الندوة لإعادة تسليط الضوء على واقع وتداعيات العقوبات الجماعية في فلسطين بالإضافة إلى محاولة بلورة رؤية مشتركة للاستمرار في الضغط والمناصرة على المستوى الدولي. خلال الندوة قام المركز بالحديث عن: تأثير العقوبات الجماعية على المرأة الفلسطينية، وسياسات الاحتلال المستمرة خلال جائحة كورونا.

هذا وأصدر المركز في نيسان بياناً طالب فيه بالإفراج الفوري عن الأسيرات الفلسطينيات والأسرى الأطفال، حيث عبّر المركز عن قلقه البالغ على مصير الأسيرات الفلسطينيات والأسرى الأطفال في السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية خصوصاً مع انتشار العدوى بفيروس كورونا "كوفيد -19" داخل إسرائيل التي باتت تصنف على أنها الدولة الثامنة عشر من حيث عدد المصابين/ات على مستوى العالم ومن حيث سرعة العدوى وتفشي الفيروس. حيث طالب المركز من خلال توجيه مخاطبات إلى المقررين الخاصين ومجموعات العمل التابعة للأمم المتحدة ومنسق عملية السلام في الشرق الأوسط، وهيئات الأمم المتحدة ذات العلاقة لأجل التدخل السريع لدى السلطات الإسرائيلية، باعتبارها قوة احتلال، من أجل الإفراج العاجل عن كل الأسيرات النساء والأسرى الأطفال إضافة إلى الأسرى الذي يعانون من أوضاع صحية حرجة، وأن يتم حال الإفراج عنهن/م إجراء الفحص الخاص بمرض كورونا كوفيد- 19 لاتخاذ إجراءات الحجر الصحي إذا تطلب الأمر ذلك، وضمان سلامتهن/م وسلامة عائلاتهن/م ووصولهن/م الآمن إلى ذويهن/م. وإلى حين الافراج عن الأسيرات والأسرى الأطفال، طالب المركز من الأمم المتحدة ومجلس الأمن عبر الممثل الخاص لعملية السلام ميلادوف، ومجلس حقوق الإنسان والمقرر الخاص حول الأراضي الفلسطينية المحتلة والمقررة الخاصة حول العنف ضد المرأة، والمقرر الخاص حول التعذيب، ومجموعة العمل الخاصة بالاعتقال التعسفي، والمجتمع الدولي بأسره اتخاذ كل التدابير الممكنة لضمان سلامة كل الأسرى السياسيين الفلسطينيين والضغط على الاحتلال للالتزام بالتزاماتها وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وخصوصاً اتفاقية جنيف الرابعة، ودعوة الصليب الأحمر الدولي لتكثيف زياراته للسجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية لضمان سلامة الأسرى السياسيين الفلسطينيين ووضع الإجراءات اللازمة لتجنيب هؤلاء الأسرى والأسيرات عواقب تفشي كوفيد-19.

الغاية الثالثة: تطوير القدرات المؤسساتية والموارد البشرية للمركز لضمان الاستدامة والكفاءة والفعالية

3.1 تطوير السياسات والإجراءات الداخلية للمركز

3.1.1 تحسين السياسات والإجراءات والممارسات الداخلية للمركز

صياغة سياسات وإجراءات جديدة

خلال عام 2020، قام المركز بصياغة ثلاث سياسات جديدة تتعلق بسياسة حماية الطفل لتقديم إرشادات وتوجيهات إلى طاقمه بهدف الحفاظ على بيئة آمنة للأطفال واعتماد سياسة عدم الإيذاء من خلال تصميم وتنفيذ تدخلاتها. يأتي ذلك في ضوء مبادئ المركز والتزامه بحماية الأطفال من الأذى المتعمد وغير المتعمد وضمان الامتثال لقانون الطفل الفلسطيني. علاوةً على ذلك، يسعى المركز إلى حماية الأطفال من العنف من خلال دعم وتمكين ورفع مستوى الوعي بالقضايا النفسية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية الهامة. لذلك، فإن وضع سياسة لحماية الطفل أمر ضروري كون المركز يتعامل مع نساء لديهن أطفال. كما عمل المركز على صياغة مسودة لمكافحة الفساد لتعزيز وتقوية تدابير منع الفساد ومكافحته بشكل أكثر كفاءة وفعالية. علاوةً على ذلك، توفر السياسة إرشادات لجميع موظفي/ات المركز أثناء عملياتهم وتعاملاتهم اليومية من خلال توفير المعرفة العملية المطلوبة لاكتشاف ومنع أي أعمال أو ممارسات فاسدة. من خلال القيام بذلك، ستساعد هذه السياسة المركز على إجراء عملياته بنزاهة ومساءلة وأمانة وشفافية ومنع أي شكل من أشكال الفساد والرشوة.

هذا وقام المركز أيضًا بصياغة سياسة حول التحرش الجنسي التي تهدف إلى توفير إرشادات لجميع موظفي/ات عملية لاكتشاف ومنع أي إجراءات تحرش وتمييز بالإضافة إلى الاستغلال الجنسي وإساءة استخدام السلطة. يلتزم مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بتوفير بيئة آمنة لجميع الموظفين/ات خالية من التمييز على أي أساس ومن المضايقات في العمل بما في ذلك التحرش الجنسي. علاوةً على ذلك، أنهى المركز العمل على نظام الشكاوى، مما يعني أنه يمكن معالجة الشكاوى من المستفيدين/ات والشركاء وجميع أصحاب المصلحة.

بناء الخطة الإستراتيجية للمركز للأعوام (2021-2025)

طوّر مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي خطته الاستراتيجية الخماسية للأعوام 2021-2025 من خلال اجتماعات واسعة النطاق مع مختلف أصحاب العلاقة. حيث تم إجراء تقييم أولي سريع للخطة الاستراتيجية الحالية 2015-2020. تم عقد ورشة العمل الأولى للتخطيط الاستراتيجي مع الموظفين/ات في كانون الأول 2019. أعقبه ورش عمل مع مجلس الإدارة والهيئة العامة بالإضافة إلى الاجتماع مع الشركاء المحليين والدوليين. هذا وتم توزيع استمارة مسحية إلكترونية على عدد من الشركاء المحليين والدوليين والمستفيدين/ات والمتطوعين/ات لاستنباط آرائهم، ورافق ذلك عمل مجموعات بؤرية مع مجموعة من المستفيدين/ات من المركز. وعلى الرغم من الإغلاق، واصل المركز اجتماعاته الاستشارية، بدعم من الشركة الاستشارية GRIP، مع الموظفين/ات ومجلس الإدارة. هذا وعقد المركز المرأة اجتماعات تخطيط استراتيجي افتراضية عبر الزووم مع الاستشاريين لتطوير نظرية التغيير، حضرها عدداً من الموظفين/ات. علاوةً على ذلك، تم عقد اجتماع افتراضي آخر لتقييم للمخاطر؛ خاصة المخاطر التي قد تظهر بسبب جائحة كوفيد-19. هذا وتم تطوير الأهداف والغايات الإستراتيجية الرئيسية وتم مراجعة الرؤية والرسالة بطريقة تشاركية. وتم إقرار كل من الخطة الإستراتيجية 2021-2025 والخطة التشغيلية للمركز للعام 2021 وموازنة المركز للعام 2021 من قبل مجلس الإدارة.

تطوير مكتبة المركز وتحديث برامج استخدامها

بلغ عدد رواد المكتبة خلال العام 2020 (129) زائر/ة منهن/م (181 إناث، و31 ذكور)، وقد شملت قائمة الروّاد محامين/ات، أخصائيات اجتماعيات، حقوقيين/ات ناشطين/ات في مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة، ناشطات

نسويات، طلبة من حملة الدكتوراة والماجستير والبكالوريوس من جامعاتنا الفلسطينية المحلية والأجنبية، مدربين/ات في مجال حقوق المرأة وحقوق الإنسان، أشخاص يعملون في مجال الإعلام (المرئي والمقروء والمسموع)، محاضرين/ات في الجامعات الفلسطينية، وفود أجنبية. أمّا بالنسبة لقائمة العناوين والمواضيع التي بحث عنها رواد المكتبة فقد كانت طويلة ومتنوعة وهي: الأحكام الجزائية، نفقة الزوجة والأطفال، العنف النفسي ضد المرأة، العدالة الاجتماعية، نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات، الكوتا النسائية في الانتخابات، الولاية في الإسلام، تأثير الجدار على المرأة الفلسطينية، الأموال المشتركة بين الزوجين، قتل النساء على خلفية شرف العائلة، البيوت الآمنة للنساء المعنفات في فلسطين، البرلمان الصوري الفلسطيني، الشقاق والنزاع، الإنتهاكات الإسرائيلية ضد المرأة الفلسطينية، الزنى في الدول العربية، اغتصاب الزوجة، العذر المحل والعذر المخفف، أدلة تدريبية حول حقوق المرأة، أحكام الطلاق في فلسطين، العنف ضد المرأة فترة (الكورونا)، الوضع الإجتماعي للمرأة والفتاة ذوات الإعاقة، تشتت الأسر الفلسطينية (ضفة والقدس)، حق المرأة في الميراث، التحرش الجنسي في العمل، سفاح القربى، التعليم في فلسطين حسب النوع الإجتماعي، أفلام وثائقية حول حقوق المرأة، صحة المراهقة، تمثيل المرأة في النقابات العمالية، المادة 308 من قانون العقوبات، التمييز العنصري ضد المرأة، الآليات الدولية لحماية حقوق المرأة.

هذا وقام المركز بإدخال (40) كتاباً على البرنامج الخاص بالمكتبة و تصنيف (40) كتاب حسب نظام ديوي العشري المتخصص للمكتبات الخاصة، كما قام بإهداء مئات النسخ من منشورات ودراسات المركز إلى مكتبات الجامعات والمؤسسات المختلفة وعدداً من الباحثين/ات والوزارات والمحافظات. إضافة إلى ذلك قام المركز بإرسال ملخص عن كتب ذات العلاقة بالتخصصات الموجودة في الجامعات الفلسطينية المحلية من أجل تسهيل وصول الطلبة للمرجع، وتم نشر ملخص عن الكتب الحديثة التي وصلت إلى مكتبة المركز في الصحف المحلية الفلسطينية (القدس والحياة).

3.2 تمكين الطاقم العامل من التطور المهني والمعرفي

يقوم المركز ببناء قدرات طاقمه بشكل مستمر من خلال خطة بناء القدرات السنوية، والتي تشمل بناء قدرات الموظفين/ات ونظام التقييم وسياسة الحوافز على أساس تقييم الموظفين/ات والمشاركة في فرص التعلم المحلية والإقليمية والدولية، بما في ذلك المؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية. في العام الماضي، خصّص المركز ميزانية لضمان حصول الموظفين/ات الإداريين/ات على فرص متكافئة لبناء القدرات لأن معظم الفرص برامجية. ونظرًا لتفشي فيروس كورونا وحالة الطوارئ، حضرت موظفات المركز دورات تدريبية عبر الإنترنت حيث تم بناء قدراتهن على الأساليب المعتمدة لتنفيذ البرامج والتدخلات في أوقات الطوارئ والأزمات.

ملحق: قائمة لقاءات التوعية الإعلامية التي قدّمها المركز

الحلقة الأولى: تعريف بمركز المرأة وخدماته، تعريف بالمركز ووحداته المختلفة ودور المركز الريادي على المستوى المحلي والدولي، واقع العنف الاجتماعي والعنف الاسري والخدمات الاجتماعية والقانونية المقدمة من المركز. رابط الحلقة: https://fb.watch/39QMJNBN10/
الحلقة الثانية: الواقع القانوني وحقوق النساء في فلسطين الفجوات والتحديات والقانون قاصر عن حماية حقوق النساء والتحديات التي تواجه النساء في المحاكم الشرعية والكنسية. رابط الحلقة: https://www.facebook.com/Raya.fm/videos/675963029684815/?sfnsn=mo&d=n&vh=e

الحلقة الثالثة: الخدمات المقدمة للنساء في القدس وتنازع القوانين والتحديات التي تواجه النساء. رابط الحلقة: https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=641877979770897&id=165257420151060&sfnsn=mo&extid=5e5JM78bUxJ7zZoC&d=n&vh=e
الحلقة الرابعة: مشروع قانون حماية الاسرة من العنف بين الواقع والمأمول والحاجة المجتمعية لهذا القانون بناء على التجارب العملية في المركز. رابط الحلقة: https://www.facebook.com/Raya.fm/videos/410353199945394/?sfnsn=mo&extid=Txu2YfBVYP40bUeh
الحلقة الخامسة: تجربة المركز في بناء قدرات مؤسسات قاعدية نسوية واستضافة اشخاص منهم لعكس التجربة في توسيع الخدمات للنساء ووصول النساء للخدمات. رابط الحلقة: https://www.facebook.com/288014481257777/posts/3524832227575970/
الحلقة السادسة: تجربة الحماية ومراكز الحماية والشركاء. رابط الحلقة: https://www.facebook.com/Raya.fm/videos/744218836172871/?sfnsn=mo
الحلقة السابعة: نظام التحويل الوطني ومبادرة مركز المرأة في تشكيل شبكات حماية النساء. رابط الحلقة: https://www.facebook.com/Raya.fm/videos/2090255407774358/?sfnsn=mo
الحلقة الثامنة: النفقات بشكل عام والشروط الواجب توفرها لرفع هذه القضايا. رابط الحلقة: https://www.facebook.com/Raya.fm/videos/2716575521915992/
الحلقة التاسعة: الطلاق والتفريق وبتوسع النزاع والشقاق (مدخل اجتماعي) وبعدها قانوني. رابط الحلقة: https://www.facebook.com/288014481257777/posts/3691813640877827/
الحلقة العاشرة: الحضانة والمشاهدة والاستضافة (مدخل اجتماعي وبعدها قانوني). رابط الحلقة: https://www.facebook.com/288014481257777/posts/3752871408105383/